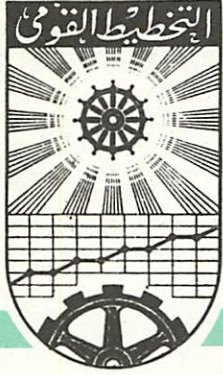


جمهورية مصر العربية



شهادة التخطيط القومى

مذكره رقم ١٢٦٩

امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية في الدول
النامية مع اشاره خاصه للوضع في جمهوريه مصر
العربيه

اعداد

د . السيد عبد العزيز د حيه

يوليو ١٩٨٠

اعاده طبع اغسطس ١٩٨٥

فهرس المحتويات

الجزء الأول : فجوة الموارد المحلية والأجنبية ومكانيات علاجها في الدول النامية

	أولا : مقدمة
٢	ثانيا : فجوة التمويل المحلي
١٢	ثالثا : فجوة النقد الأجنبي

الجزء الثاني : المصادر الأجنبية للتمويل ومكانيات تحقيق التمويل الذاتي للتنمية في

جمهورية مصر العربية

٢٢	مقدمة
٢٣	أولا : تطور أهمية التمويل الأجنبي في مصر •
٢٥	ثانيا : فجوة التمويل المحلي
٣١	ثالثا : فجوة النقد الأجنبي •
٤٢	رابعا : تطور مديونية مصر الخارجية وأعباء خدمتها •

خلاصة

٥٨	قائمة المراجع العربية والأجنبية •
----	-----------------------------------

الجزء الأول

فجوة الموارد المحلية والأجنبية ومكانيات علاجها في الدول النامية

أولا : مقدمة

من المعروف أن معظم الدول النامية تعاني من قصور في مواردها المحلية اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها . ويرجع ذلك الى انخفاض الادخار المحلي مقارنا باحتياجات الاستثمار ، أو ما يشار اليه بفجوة التمويل المحلي أو فجوة الاستثمار - الادخار (Investment-saving Gap) وسبب هذا القصور في الموارد المحلية ، فضلا عن متطلبات الاستثمار من المعدات الرأسمالية والوسيلة من الدول الأجنبية ، وسبب عدم قدرة صادرات هذه الدول على تمويل كل متطلبات الاستيراد ، تعاني الدول النامية من قصور مواردها من النقد الأجنبي عن الوفاء باحتياجاتها لذات الموارد ، ويعرف ذلك عادة بفجوة التجارة الخارجية (1) (Foreign Trade Gap)

ونظرا لضرورة أخذ كل متحصلات النقد الأجنبي في الحسبان ، وليس فقط الصادرات السلعية ، وكذلك أهمية اعتبار كل مدفوعات النقد الأجنبي سواء لتمويل الواردات

(1) يمكن تمثيل هاتين الفجوتين جبريا كما يلي

$$y = c + I + X$$

$$y = C + S + M$$

$$\therefore I + X = S + M$$

$$\text{i. e: } I - S = M - X = F$$

حيث y الناتج المحلي الاجمالي
C الاستهلاك القومي
I الاستثمار
X الصادرات

===

السلعية أو الخدمة ، يفضل البعض تسمية هذه الفجوة بفجوة النقد الأجنبي Foreign Exchange Gap . عليه فان وجود هذه الفجوة يتطلب الالتجاء الى العالم الخارجى لتمويلها . فمع اتساع الفرق بين إيرادات ومطالبات النقد الأجنبي (فى حساب المعاملات الجارية بميزان المدفوعات) تزداد حاجة الدولة للتمويل الخارجى والذي قد يأخذ شكل قروض تختلف آجالها ومعدلات الفائدة عليها وفترة السماح الممنوحة لكل منها. تبعا لمصدر القرض وحجمه ومجال استخدامه . الا أن استمرار الاقتراض الخارجى لفترة طويلة وربما لمعدلات متزايدة يؤدى عادة الى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وتزايد أعباء سدادها بصورة قد ينهض الاقتصاد القوي عن تحملها ، الأمر الذى قد يضطره الى عقد قروض جديدة لسداد قروض قائمة الأمر الذى يؤدى الى تفاقم أكثر للمشكلة ، ودخول الدولة فى حلقة مفرغة من المديونية الخارجية (Vicious circle of External Debt)

وبناء عليه يتعين على الدول النامية أن تعمل على تقليل فجوة النقد الأجنبي وزيادة اعتمادها على مواردها الذاتية وتحقيق ما يعرف بالاعتماد على الذات (Self Reliance) وفيما يلى سوف نناقش بعض السياسات التى تساهم فى تحقيق هذا الهدف فندأ ببعض السياسات أو الشروط المتصلة بتقليل فجوة الموارد المحلية وننتقل بعد ذلك الى تلك المتصلة بتقليل فجوة النقد الأجنبي .

M الموارد

F صافي تدفق رأس المال الأجنبي .

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع على سبيل المثال

B. Balassa : The capital Needs the Developing Countries, KYKLOS (١)
Vol. X v III, 1964.

E. Hagen : The Economics of Evelopment Irwin, 1968. (٢)

C. Kindleberger & B. Herrick: Economic Development. Mc Graw Hill, (٣)
London 1977.

(٤) د . رمزى زكى أزمة الديون الخارجية — رؤية من العالم الثالث : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ، ص ٤٢ - ٥٠ .

ثانيا : فجوة التمويل المحلي Investment-Saving Gap.

تتمثل هذه الفجوة كما سبق أن أوضحنا في الفرق بين الاستثمار والادخار ويفترض تحليل هذه الفجوة أن قدرة البلاد النامية على الادخار أقل من متطلبات الاستثمار فيها ، ونتيجة لذلك تلجأ الى الموارد الأجنبية لتمويل هذه الفجوة ، ويمكن تمثيل ذلك كما يلي (١)

$$F_t = I_t - S_t \quad (1) \text{ فجوة التمويل المحلي تعادل}$$

حيث F_t تمثل صافي تدفق رأس المال الأجنبي في الفترة t
 I_t ، S_t تمثل الادخار والاستثمار في نفس الفترة .

ونظرا لأن حجم الاستثمار يعتمد على معدل النمو المرغوب فيه (r) ومعامل رأس المال للإنتاج (k) Capital-Output Ratio ، وافترض أن الميل الحدي للادخار هو S' فإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كما يلي :

$$F_t = Y_t \times K \cdot r - Y_t \times S' \quad (2)$$

$$= Y_t (kr - S') \quad (3)$$

أي أن صافي تدفق رأس المال الأجنبي يتوقف على الفرق بين حاصل ضرب معدل النمو المرغوب فيه في الناتج القومي ومعامل رأس المال للإنتاج وبين الميل الحدي للادخار . ومعنى هذا أنه إذا تعادل الميل الحدي للادخار مع حاصل ضرب هذين المتغيرين $(k \cdot r)$ فلن يكون هناك حاجة لتمويل خارجي حيث سيتعادل الادخار المحلي مع متطلبات الاستثمار

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

a- H. chenery & A. Strout: Foreign Assistance and Economic Development, The American Economic Review, Vol. LVI No. 4 Sept 1966 pp.679-734.

R. Mikesell : The Economics of Foreign Aid, Weiden Feld and Nicolson, London, 1968, Chapter 3.

وإذا زاد عنه فمعناه إمكانية قيام الدولة بتصدير فائض مواردها المالية للدول الأخرى أو المنظمات الدولية (بافتراض قابلية عملة الدولة للتحويل) .

وبناءً على المعادلة (3) السابقة فإنه يمكن القول بأن تخفيض الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية يعني أن صافي تدفق رأس المال الأجنبي لأي فترة يجب أن يقل عن مثيله لفترة سابقة أي أن

$$F_t < F_{t-1}$$

ولكى يتحقق ذلك لا بد من توافر الشرط الهام التالي

$$S > K \cdot r$$

أي أن يكون الميل الحدى للإدخار أكبر من معدل الاستثمار والذي يعادل (k. r) وإذا أضفنا إلى ذلك أن تقليل الاعتماد على العالم الخارجى ^{تقصي} تخفيضه ليس فقط لتقليل العجز في ميزان العمليات التجارية ، بل العمل على تحويله إلى فائض يستخدم في مواجهة أعباء خدمة الديون القائمة فإنه يمكن القول أن تحقق ذلك أيضا يتطلب زيادة الميل الحدى للإدخار عن حاصل ضرب معدل نمو الدخل القوي معاملة رأس المال للإنتاج كما سبق وأشرنا وكذلك ارتفاع الميل الحدى للإدخار عن الميل المتوسط كما يلي (١)

$$S > K \cdot r$$

and

$$S < K \cdot r < S$$

حيث S , K يمثلان الميل المتوسط والحدى للإدخار على الترتيب

(1) Dr. M.M. El - Emam. Foreign Loans and Economic Development,
Part III, I.M.P. Memo No. 779, July 1968.
P. 22.

من جهة أخرى من أجل أن ينمو الدين الخارجى بمعدلات متناقصة فلا بد من أن يقل معدل النمو فيه عن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى أى أن (١)

$$\text{حيث } qt \text{ معدل نمو الدين الخارجى}$$
$$g \text{ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى}$$
$$9 > qt$$

مطبيعة الحال لا يسهل توقع زيادة الميل الحدى للاذخار عن معدل الاستثمار خلال فترة قصيرة فى كثير من الدول النامية وذلك بسبب ضعف القدرة على الادخار سواء على المستوى القومى أو الفردى . لذلك فمن الشروط المساعدة على زيادة التمويل الذاتى للتنمية وتضييق فجوة الموارد المحلية أن يزيد الميل الحدى للاذخار عن الميل المتوسط للاذخار . معنى ذلك قيام المجتمع باذخار نسب متزايدة من الزيادات المحققة فى دخله القومى لتمويل الاستثمار . غير أنه من أجل تضييق فجوة الموارد المحلية فيجب أن لا ينمو الاستثمار بمعدل يفوق معدل نمو الادخار أى أن معدل النمو فى الاستثمار يجب أن لا يزيد عن معدل النمو فى الميل الحدى للاذخار والا لاستمرت الفجوة قائمة واستمرت الحاجة الى التمويل الأجنبى .

ونظرا لأن حاجة الدول النامية لمصادر التمويل الأجنبى قد يرتبط بالتزامات الديون القائمة فإنه يجب أخذ أعباء تلك الديون فى الحسبان عند دراسة تدفق الموارد المالية الأجنبية وشروط التقليل منها . وفى هذا المجال أشير الى ضرورة توافر الشرط التالى (٢)

(١)

I bid. P. 14.

(٢)

R. Gulhati : The Need for Foreign Resources, Absorptive Capacity, and Debt-Servicing Capacity, in J-Adler (ed.) Capital Movements and Economic Development.

MC Millan, London, 1967.

$$K = \frac{S_0}{r} + \frac{S_1' - S_0}{i}$$

الميل المتوسط للادخار

حيث S_0

الميل الحدى للادخار

S_1'

معامل رأس المال للانتاج المسموح به .

k

معدل النمو المرغوب فيه فى الناتج القوسى

r

معدل الفائدة الفعلية على القروض الاجنبية القائمة

i

وتوضح المعادلة رقم (٥) أنه كلما زاد الفرق بين الميل الحدى للادخار والميل المتوسط للادخار كلما أمكن مواجهة التزامات القروض القائمة بصورة أكثر فعالية . ولتوضيح ذلك نفترض أن :

$$K = 3, S_0 = 10\%, S_1' = 20\%, r = 5\%.$$

فى هذه الحالة يمكن القول أنه لتحقيق معدل النمو المشار اليه فان معدل الفائدة الفعلية على الدين الخارجى يجب أن لا يزيد عن ١٠ % .

من جهة أخرى اذا أمكن تخفيض معدل الفائدة الفعلية الى ٥ % بدلا من ١٠ %

فانه يمكن القول بأن الدولة يمكن أن تستفيد من ذلك فى صورة

أ - رفع معدل النمو الى ١٠ % بدلا من ٥ % سابقا .

ب - السماح لمعامل رأس المال للانتاج بالزيادة (فى بعض المشروعات التى لم تكن مقبولة سابقا لارتفاع المعامل بها) الى ٤ بدلا من ٣ فى الحالة الاصلية .

ج - تقليل الحاجة الى الموارد الاجنبية اللازمة فمثلا اذا افترضنا أن الميل الحدى

للادخار المحلى كان ١٥ % فى الحالة السابقة وكانت الدولة مضطرة بالتالى الى

اقتراض ما يعادل ٥ % حتى يصل الميل الحدى للادخار (المحلى والاجنبى)

الى ٢٠ % كما سبق وأشرنا ، فانه مع تخفيض معدل الفائدة على القروض الاجنبية

الى ٥ % بدلا من ١٠ % تستطيع الدولة الاستغناء كلية عن المدخرات المحلية حيث

الرضية

$$3 = \frac{0.10}{0.05} + \frac{0.15 - 0.10}{0.05}$$

أن

وتأكيدا على أهمية أخذ سعر الفائدة على القروض في الحسبان عند دراسة مشاكل التمويل الأجنبية يشير د. الامام الى أهمية عدم ارتفاع سعر الفائدة على القرض عن معدل النمو فيما يلي :

"... حتى يمكن أن تتحقق فائدة ولو هامشية (من الاقتراض) فإن سعر الفائدة على القروض يجب أن يكون أقل من معدل النمو في الاقتصاد المقترض . ومعبرة أخرى فإن الاقتراض بسعر ٧% في دولة تنمو بمعدل ٦% ينتهي بالدولة بعد سداد القروض الى رأس مال قومي أقل مما لو لم تقترض اطلاقا . وكأن الدولة مولت زيادات حالية في الدخل والاستهلاك على حساب خسارة مستمرة فيهما في المستقبل " (١)

وللتأكيد على أهمية رفع معدل الادخار الحدى أشار الاقتصاديان J. Fei

D. Paauw الى ضرورة قيام الدول النامية باتخاذ اجراءات ومجهودات محلية

صارمة وفعالة "Domestic Austerity Efforts" من أجل زيادة الادخار القوي وتحقيق التنمية الذاتية "Self - Help" (٢) .

ويتركز تحليلهما على اعتبار أن المتغير الأساسى في تحقيق التنمية الذاتية هو

معامل الادخار الحدى للفرد Per - Capita Marginal Saving Ratio (PMSR)

وفى هذا المجال تمت مناقشة ثلاثة مجموعات من الدول النامية .

المجموعة الأولى لا تحتاج الى تمويل خارجي وتشمل الدول التى يتوافر فيها الشرط

التالى :

(١) دكتور محمد محمود الامام : دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل ، معهد التخطيط القوي ، مذكرة خارجية رقم (١١٥٦) ص ٢ .

(٢) John Fei and D. Paauw: Foreign Assistance and Self-Help: A Reappraisal of Development Finance: Review of Economies and Statistics. Vol. XLVII No. 3 Aug. 1965 pp. 521-268.

حيث h معدل النمو المستهدف في الناتج القومي للفرد

$$n + r \left\langle \frac{s(0)}{k} = n_0 \quad (1)\right.$$

where

r معدل نمو السكان

$$n_0 = \frac{s(0)}{k} \quad (2)$$

$s(0)$ الميل المتوسط للادخار

k معامل رأس المال للانتاج

n_0 معدل النمو الأولي (initial) في الناتج القومي

ونظرا لأن معدل النمو المرغوب فيه يقل عن معدل النمو الاساسي أو الممكن تحقيقه بالموارد الذاتية $\left(\frac{s(0)}{k}\right)$ فمعنى هذا أن هذه المجموعة من الدول لا تحتاج الى تمويل خارجي بل يمكنها أن تصدر رأس مال للدول الأخرى (مثل حالة الدول البترولية ذات الفائض في مواردها المالية عن متطلبات تنميتها أو طاقتها الفعلية على الاستيعاب) وطبيعة الحال قد لا تحتاج هذه الدول الى تمويل خارجي اما بسبب ارتفاع معدلات الادخار بها أو لانخفاض معدلات التنمية المرغوب تحقيقها أو للسببين معا .

اما الحالة الثانية فانها تشمل تلك الدول التي لا تكفي مواردها الذاتية في مراحل التنمية الأولى لتمويل كل احتياجات الاستثمار بها . وذلك تلجأ الى مصادر التمويل الأجنبية لمساعدة مواردها المحلية . الا أنه مع ذلك يتوافر في هذه الدول الشروط الملائمة لتقليل الاعتماد تدريجيا على هذا التمويل الخارجي وذلك كنتيجة لقدرتها على زيادة معدلات الادخار الحديثة بها بصورة ملموسة عن معدل الادخار المتوسط تسمح بالتمويل الذاتي للتنمية في مرحلة لاحقة . ويمكن عرض ذلك جبريا كما يلي :

$$n_0 = h + r \left\langle \frac{U}{k} \quad (3)\right.$$

حيث U تمثل معدل الادخار الحدي

where $\frac{U}{k} = n_u$ معدل النمو الممكن تحقيقه في الأجل الطويل (4)

ونظرا لأن معدل النمو المرغوب تحقيقه في الناتج القومي الفردي مساوياً الى معدل نمو السكان يقل عن معدل النمو الممكن تحقيقه في الأجل الطويل والذي يعادل nu فمعنى ذلك أن هذه الدول تستطيع زيادة اعتمادها تدريجياً في مواردها الذاتية ، بل واستخدام فائض مواردها المالية عن تلك اللازمة لتحقيق معدل النمو $(h + r)$ في مواجهتها التزاماتها السابقة حتى يمكن لها بالتالي تسوية كل ديونها الأجنبية .

أما الحالة الثالثة فتشمل تلك الدول التي لا تستطيع رفع معدل الادخار الحدي كثيراً أو تستهدف معدلات تنمية مرتفعة ويرتفع بها معامل رأس المال للإنتاج ومعدل النمو السكاني وذلك فستضطر الى الاعتماد على المصادر الأجنبية للتمويل لفترات طويلة غير محددة .

وقد وجد هذان الاقتصاديان من دراسة حالات ٣١ دولة نامية أن من بينها ثمان دول فقط تستطيع تحقيق التمويل الذاتي خلال فترات محددة أما بقية الدول فكان من الواضح (طبقاً لتقديراتهم) استمرار اعتمادهم على التمويل الأجنبي لفترات طويلة وفيما يلي نعرض أمثلة للمجموعة الأولى من أجل التعرف على المتغيرات الأساسية التي أدت الى اعتبارها من الدول التي تستطيع تحقيق التمويل الذاتي خلال فترة محددة .

جدول رقم (١)

امكانيات تحقيق التنمية الذاتية في بعض الدول وشروطها

الدولة	الميل الحدى للاذخار	الميل المتوسط للاذخار	معامل راس المال للانتاج	معدل النمو في دخل الفرد	معدل نمو السكان	متوسط دخل الفرد	الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق التمويل الذاتي
١- كولومبيا	(%) ٣٦	(%) ١٩	٤ر٥	(%) ٢٧	(%) ٢٩	دولار ٢٣٠	١٦ سنة
٢- تايلاند	٣٥	١٥	٣ر٥	٣ر٠	٣ر١	"	١٢
٣- المكسيك	٤١	١٧	٣ر٢	٢ر٩	٣ر١	٣٠٣	٤
٤- اليونان	٢٤	١٣	٣ر٥	٤ر٥	٠ر٩	٣٩٧	١٧

يتضح من الأمثلة السابقة أن قدرة الدولة على تحقيق التمويل الذاتي للتنمية الاقتصادية بها يرتبط ارتباطا مباشرا بمعدل الادخار الحدى و علاقته بالميل المتوسط للادخار ، بافتراض أحجام معينة لمعامل رأس المال للانتاج ومعدل نمو دخل الفرد ومعدل نمو السكان . ومصرف النظر عن دقة التقديرات الخاصة بالفترة الزمنية اللازمة للاستغناء كلية عن رأس المال الأجنبي كمصدر للتمويل ، فإن المهم في الأرقام السابقة هو المؤشرات أو الدلالات الممكنة استنتاجها وهي ضرورة رفع الميل الحدى للادخار بصورة فعالة بالمقارنة بالميل المتوسط للادخار ، والعمل على تخفيض معامل رأس المال للانتاج أو زيادة انتاجية رأس المال من أجل تحقيق الهدف المنشود . وفي الحالة التي تستمر فيها فجوة النقد الأجنبي لفترة محددة يكون هدف المصادر الأجنبية للتمويل مساعدة المجهود الذاتي للدول النامية للوصول الى مرحلة الانطلاق الذاتي والتي فيها يصبح تمويل التنمية أو معظمها ذاتيا وهو ما يطلق عليه أحيانا "Assisted Take - off" .

Foreign Exchange Gap

ثالثا : فجوة النقد الأجنبي

أشرنا سابقا الى معاناة معظم الدول النامية من فجوة التجارة الخارجية بمعنى انخفاض قدرتها على التصدير عن حاجتها الى الاستيراد . وادة لا يكفي ما قد يتحقق من فائض في ميزان العمليات غير المنظورة أو ميزان الخدمات لسد العجز في الميزان التجارى أو ميزان العمليات المنظورة والمعروف بفجوة التجارة .

وعلى الرغم من أهمية تعظيم فائض ميزان العمليات غير المنظورة من أجل سد أكبر قدر ممكن من فجوة التجارة في الدول النامية ، إلا أن معظم الكتابات التي تناولت هذه المشكلة ركزت تحليلها على طرق ووسائل زيادة الصادرات وتقليل الواردات السلعية . وقد يكون مرد ذلك الى أن العمليات المنظورة في ميزان المدفوعات تمثل الجانب الأكبر من العمليات الاقتصادية بميزان العمليات الجارية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن مجال زيادة الصادرات وتقليل الواردات السلعية أكبر لارتباطها المباشر بسياسات التنمية ونمط توزيع الاستثمار في الدول النامية .

ومع اتفاقنا مع تلك الاعتبارات ، إلا أنه يجب التأكيد على أن علاج مشكلة المديونية الخارجية أو فجوة النقد الأجنبي يجب أن تكون شاملة بحيث تمس كل بنود ميزان المدفوعات من أجل تعظيم المتحصلات وتقليل المدفوعات لأقل قدر ممكن . غير أنه نظرا للأهمية النسبية المرتفعة للبنود المنظورة في ميزان المدفوعات ولاتساع مجال التأثير فيها فسوف نركز في هذا المجال على الشروط الأساسية اللازمة لتطبيق فجوة التجارة الخارجية من أجل تحقيق التنمية الذاتية في الدول النامية .

وتتركز معظم الآراء حول تطبيق فجوة التجارة الخارجية في الدول النامية فيما

يلي (١)

- ١ - معدل التصدير الحدي < الميل الحدي للاستيراد (٢)
 - ٢ - معدل نمو الصادرات < معدل نمو الناتج المحلي < معدل نمو الواردات •
 - ٣ - معامل التصدير الحدي < المعامل المتوسط للتصدير •
 - ٤ - الميل المتوسط للاستيراد < الميل الحدي للاستيراد
- وفيما يلي شرح موجز لكل شرط من الشروط السابقة •

بالنسبة للشرط الأول يمكن القول أنه من أجل تضيق الفجوة بين الواردات والصادرات

فلا بد من أن ينمو معدل التصدير الحدي ($\frac{\text{التغير في الصادرات}}{\text{التغير في الناتج المحلي}}$) بمعدل أكبر

(١) انظر على سبيل المثال :

- 1- B. Balassa : Capital Needs of the Developing Countries, op. cit., pp. 197 - 205.
- 2- H. Chenery & A. Strout, op. Cit., pp 688 - 691 .
- 3- C. Stater: External Debt and Economic Development: Some Emerical Tests of Macroeconomic Approaches, Southern Economic Journal, Vol. XXV II, Jan. 1970. pp 252-259.
- 4- D. Avramovic et al : Economic Growth and External Debt, IBRD Economic Dept., J. Hopkins Piess. Baltimore 1966.

(٢) فضلنا استخدام تعبير 'معدل بدلا من كلمة (ميل) في حالة الصادرات نظرا لأن ما نقصده من معدل التصدير المتوسط والحدي هو نسبة ما يصدر من الناتج المحلي للخارج ، وهذا بخلاف علاقة السببية التي تشير إليها كلمة ميل مثل الميل الحدي للاستيراد والذي يدرس أثر التغير في الدخل على الواردات. يضاف إلى ذلك أن الصادرات تتأثر بعوامل خارج الاقتصاد القومي كالدخل في الدول المستوردة والمنافسة الأجنبية ... وغيرها •

من معدل نمو الميل الحدى للاستيراد (التفسير في الواردات) ونتيجة لذلك هى التغير في الناتج المحلى زيادة الصادرات كنسبة من الناتج المحلى (أو الدخل المحلى الاجمالى) بمعدل أكبر من زيادة نسبة الواردات للناتج المحلى . وتظهر أهمية ذلك مع استمرار عملية التنمية الاقتصادية والتي تؤدى الى زيادة الناتج المحلى والتغيرات الاقتصادية الأخرى كالاستثمار والصادرات والواردات وغيرها .

ومما تجدر الإشارة اليه فى هذا المجال أنه قد ننظر الى الصادرات كوحدة واحدة وكذلك الواردات أو ننظر اليها مفصلة الى أقسامها الرئيسية والتالى نناقش امكانيات رفع معدل التصدير الحدى من كل مجموعة على حدة حيث تختلف تلك الامكانيات بين مجموعة وأخرى (سلع زراعية ، صناعية ، مواد أولية أخرى . . الخ) ونفس الشيء بالنسبة للواردات حيث قد يمكن تخفيض الميل الحدى للاستيراد من مجموعة سلعية معينة (كالسلع الكمالية مثلا) بمعدلات تفوق كثيرا الواردات من السلع الاستهلاكية الأساسية أو الواردات من السلع الوسيطة . . . وهكذا . وسوف نناقش ذلك بتفصيل أكبر فيما بعد .

ويرتبط الشرط الثانى بضرورة أن تنمو الواردات بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلى وكذلك بمعدل أقل من معدل نمو الصادرات حتى يمكن تقليل فجوة التجارة الخارجية تدريجيا والتالى زيادة امكانيات التمويل الذاتى للتنمية . موضح Slater ذلك فى الفقرة التالية :

"Unless the ratio of imports to GNP can be reduced, the target rate of investment once achieved can be sustained by a declining net inflow of external resources, if and only if, the marginal savings rate exceeds the investment rate, and the exports growth exceeds the GNP growth. Failure to satisfy either of these criteria will mean that resource inflow must continue to rise or, failing that, the target rate of investment can no longer be sustained

يتضح من الفقرة أعلاه عدة حقائق هامة منها ضرورة زيادة الميل الحدى للاستهلاك عن معدل الاستثمار كما سبق وأوضحنا عند مناقشة فجوة التمويل المحلي ، وكذلك ضرورة زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الناتج القوي حتى يمكن تضيق فجوة النقد الأجنبي خاصة مع افتراض انخفاض معدل الواردات للناتج القوي ، وكذلك تخفيض نسبة الواردات الى الناتج القوي .

وأخيرا تجدر الإشارة الى أن الشرطين الأخيرين (٤،٣) يوضحان متطلبات ارتفاع معدل التصدير الحدى عن الميل الحدى للاستيراد وكذلك ارتفاع معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات ومن المسروف في مبادئ التحليل الاقتصادي أنه عند ما يكون المتغير المتوسط (Average) أكبر من المتغير الحدى (Marginal) يكون المتغير الحدى متناقصا ، وعليه فإن شرط (٤) معناه تناقص الميل الحدى للاستيراد . ونفس الطريقة يعنى شرط (٣) تزايد المعدل الحدى للتصدير وكلا الوضعتان يعملان على تضيق فجوة التجارة الخارجية بما يقلل عجز الميزان التجارى وبالتالي يقلل الحاجة الى التمويل الخارجى اللازم .

يضاف الى ما سبق إمكانية تفسير الشرط الأخير فى ضوء ما يعرف بالمرونة الداخلية للاستيراد $\text{Income elasticity of demand for Imports}$ وحيث أن المرنة الداخلية تعادل خارج قسمة الميل الحدى للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد ، فإنه يمكن القول بأن شرط (٤) يعنى تناقص المرنة الداخلية للاستيراد . والذي يعنى أيضا - مع افتراض قيم معينة للصادرات - تناقص الفجوة بين متحصلات ومدفوعات النقد الأجنبي المرتبطة بالتجارة الخارجية (١).

(١) بنفس الطريقة يمكن القول أن شرط (٣) أعلاه يعنى تزايد المرنة الداخلية للصادرات . غير أنه نظرا لأن الصادرات ترتبط أساسا بظروف اقتصادية خارجية فى الدول المستوردة وبها فإن القيمة التحليلية للمرنة الداخلية للصادرات تصبح محدودة ، وأن كان هذا لا يبرهن أهمية دراسة معدل التصدير للتعرف على إمكانيات رفع هذا المعدل عن طريق

والآن وبعد دراسة الشروط العامة الواجب توافرها من أجل تضيق فجوة التجارة الخارجية تنتقل السُّى مناقشة الخطوط العريضة لمجالات ومكانيات زيادة الصادرات والتقليل من الواردات ، ولنبدأ أولاً بجانب الصادرات .

يمكن القول بادئ ذي بدء بأن الجزء الأكبر من المشاكل التي واجهت البلاد النامية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية ترجع الى عدم قدرتها على زيادة صادراتها بالمعدلات الكافية لمواجهة احتياجاتها المتزايدة للاستيراد . ويسوق المختصون الكثير من الأسباب لذلك والتي من أهمها :

- ١ - اختلال هيكل الانتاج والتصدير في الكثير من الدول النامية حيث يتكون الجُزء الأعظم من صادرات هذه الدول من مواد أولية - زراعية كانت أم تعدينية - مما يترتب على ذلك من مشاكل نفسرها فيما يلي .
- ٢ - ضعف مرونة عرض الصادرات الأولية الزراعية ، فضلاً عن ضعف مرونتي الطلب الداخلية والسعرية لها .
- ٣ - ترتب على ما سبق تدور معدلات التبادل الدولية للكثير من الدول النامية التي تصدر أساساً مواد أولية زراعية .
- ٤ - أدى التضخم العالمي في الدول الصناعية الى زيادة تدور معدلات التبادل الدولية للدول النامية - غير البترولية وتزايد أعباء الاستيراد بصورة كبيرة سنة بعد أخرى .
- ٥ - تخلف طرق وأساليب الانتاج الأمر الذي حال دون تطهير الانتاج المحلي بما يتمشى مع متطلبات تنمية الصادرات .
- ٦ - عدم وجود سياسات تصديرية فعالة أو عدم كفاية السياسات القائمة .

زيادة المتاح من الناتج الوطني للتصدير واتباع سياسات تصديرية فعالة من أجل العمل على تشجيع الصادرات وذلك بافتراض أن ظروف السوق الخارجى أو الطلب العالمى تسمح بذلك .

٧ - عدم توافر سياسة مستقرة وفعالة للصرف الأجنبي وهدم واقعية أسعار صرف كثير من عملات الدول النامية الأمر الذي حال دون استخدام سياسات الصرف الأجنبي بفعالية لزيادة الصادرات أو للحد من الواردات .

٨ - السياسات التجارية غير الملائمة والتي تتبعها بعض الدول المتقدمة بهدف حماية الانتاج المحلي وتقليل الواردات سواء في الدول النامية أو حتى المتقدمة مثل دول السوق الأهمية المشتركة .

٩ - ضعف وخلف أجهزة التصدير في الدول النامية وندرة الخبرات البشرية اللازمة سواء في مجال التسويق أو الإدارة وغيرها. أما من جهة الواردات فانه يمكن القول أن امكانيات تخفيضها بصورة مطلقة أو تخفيض معدل نموها يرتبط ارتباطا مباشرا بهيكل تلك الواردات . ذلك أنه من المعروف وجود حد أدنى من الواردات يصعب كثيرا تخفيضها وتمثل في : (١)

- واردات المواد الاستهلاكية الأساسية والتي يعجز الانتاج المحلي عن تعويضها مثل واردات المواد الغذائية الأساسية والأدوية الضرورية .

- المواد الخام وقطع الغيار اللازمة للصناعات القائمة .

- السلع الرأسمالية الضرورية للاستثمارات الجديدة المزمع تنفيذها .

ونأى عليه فانه قد لا يمكن تخفيض تلك الواردات الأساسية خاصة في الأجل القصير وربما المتوسط ، وتمثل امكانيات التخفيض في تطوير هيكل الانتاج المحلي بما يعمل تدريجيا على الاحلال محل هذه الواردات ، مثل زيادة مساحة ونتاجية الاراضى الزراعية وتطوير

(١) لمزيد من التفاصيل راجع

د . رمزي زكي - أزمة الدين الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ - ١٤٠ .

صناعات الاحلال محل الواردات في بعض مجالات الواردات من السلع الوسيطة وتنمية مصادر الطاقة الوطنية وغيرها .

ومذ لك يصبح واضحا أن مجال تخفيض الواردات يتركز أساسا في الواردات من السلع الاستهلاكية غير الأساسية . وبطبيعة الحال تتوقف امكانيات التخفيض على نسبة تلك الواردات لاجمالي الاستيراد وعلى نسبة السلع الكمالية لاجمالي الواردات الاستهلاكية . والن . وبناء على ما سبق فانه يمكن القول بأن رفع معدل نمو الصادرات يتطلب اتخاذ السياسات الملائمة في مجال تخطيط الاستثمار من أجل تطوير الهيكل الانتاجي متمهه مجالات تصديرية جديدة ورفع كفاءة وفعالية مجالات وأجهزة التصدير القائمة . ويتطلب ذلك بطبيعة الحال تطبيق بعض المعايير المناسبة لرفع كفاءة الصادرات مثل معايير نفقة الموارد المحلية Domestic Resource Costs والمكون الاجنبي للصادرات وغيرها (١) .

يضاف الى ما سبق ضرورة اتباع سياسة فعالة للصرف الاجنبي تعمل على تشجيع الصادرات ، وقد يمكن في هذا المجال استخدام نظام أسعار الصرف المتعدد "Multiple Exchange Rate" من أجل تشجيع أنواع معينة من الصادرات كالصادرات الصناعية خاصة تلك التي تعتمد بصورة أساسية في استخدام وتصنيع المواد الاقتصادية الوطنية ومقل فيها المكون الاجنبي .

ان المشكلة الأساسية في تنمية الصادرات في الدول النامية ترجع الى عدم وجود سياسة تصديرية فعالة تتم من خلال تخطيط فعال للاستثمار والتجارة الخارجية بحيث يتم من خلال ذلك تنمية الصادرات بصورة تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وتعمل على علاج مشكلة العجز في ميزان المدفوعات . وفي هذا المجال يجب التأكيد على أهمية تخطيط

(١) راجع في ذلك : بعض الأساليب الكمية في تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبي ، مذكرة خارجية رقم (١٢٦١) معهد التخطيط القومي ، يناير ١٩٨٠ ص ١١-١٨ لنفس الكاتب .

الانتاج من أجل التصدير دون جعل الصادرات في معظم الأحوال تعامل على أنها رصيد أو عنصر متبقى (Residual) وهذه الطريقة يمكن الحد من عدم استقرار حصيلة الصادرات خاصة إذا تم تخطيط الاستثمار والانتاج في ضوء دراسة واقعية لمتطلبات أسواق التصدير الرئيسية ودرجة المنافسة فيها ومكانيات التوسع في التصدير إليها . . . وغيرها .

وإذا انتقلنا الى مجال تخفيض الواردات سواء كنسبة من الناتج القوي أو تخفيض معدل نموها بالنسبة للصادرات ، فإنه يمكن القول بضرورة مراعاة أثر السياسات المستخدمة في هذا المجال على برامج التنمية الاقتصادية القائمة ومتطلبات السكان الأساسية . ومعبارة أخرى يمكن البدء بتخفيض واردات السلع الكمالية وإلى حد ما نصف الكمالية سواء عن طريق الحصص أو الرسوم الجمركية شبه المانعة أو كليهما معا . وطبيعة الحال فان هذا لا يكفى كسياسة مستمرة للتنمية المتوازنة وحلج مشكلة العجز في الميزان التجارى وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية . ومعبارة أخرى يجب أن تكون تلك السياسة قصيرة الأجل  أحسن الأحوال (متوسطة الأجل) ويجب أن يدعمها سياسات تنمية صناعات الاحلال محل الواردات خاصة في مجال السلع الاستهلاكية الأساسية والوسيلة وحتى السلع الانتاجية التى تتماشى مع القدرات الاقتصادية والبشرية والفنية المتاحة (١) .

مرة أخرى تظهر أهمية تخطيط سياسة احلال الواردات من خلال تخطيط فعال للاستثمار يعمل على تطوير الهيكل الانتاجى بصورة يحل فيها الانتاج المحلى تدريجيا محل الانتاج الاجنبى . ولا شك أن تحقيق هذا الهدف بالكفاءة المطلوبة يتطلب حسن اختيار

(١) حول مزيد من التحليل العلمى لهذا الموضوع راجع :
معهد التخطيط القومى : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم مشكلة العجز الخارجى وسياسات مواجهته (١٩٥٩/٦٠-١٩٧٥) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٧٨
س ٢١٥-٢٢٦ .

المجالات التي سيتم فيها تطبيق سياسة الاحلال المشار اليها بجمهورية تضم كفاءة وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وتقليل احتياجات النقد الأجنبي المباشرة منها وغير المباشرة . ومعبرة أخرى يجب تنمية تلك الصناعات التي تزداد نسبة استخدامها للموارد الاقتصادية والبشرية الوطنية ونقل احتياجاتها من النقد الأجنبي وتزداد فرص التوسع فيها للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير .

وتجدر الإشارة الى أهمية الترابط والتكامل بين سياسات الاحلال محل الواردات وسياسات تشجيع الصادرات . ذلك أنه عند اختيار مجالات الاحلال محل الواردات يمكن التركيز على تلك الصناعات التي يمكن تنميتها لتصبح من صناعات التصدير . أي أنه يتم تنمية هذه الصناعات لتحل أولا محل المنتجات الأجنبية في السوق المحلي ثم ومحدد أن تكتسب الخبرة المناسبة وتصل الى المستوى الملائم من الكفاءة والجودة تصبح من صناعات التصدير . ولا شك أن ذلك يرتبط باختيار الصناعات التي تستطيع بعد فترة معينة التنافس مع مثيلاتها الأجنبية في الأسواق الخارجية ، سواء في مجال الأسعار أو جودة المنتجات . وقد يمكن القول أن سياسات الاحلال محل الواردات والتي اتبعت في الكثير من الدول النامية لم تأخذ في اعتبارها تلك الحقيقة أو على الأقل لم تعطها الاهتمام الكافي وبالتالي تم تنمية تلك الصناعات تحت مظلة كثيفة من الحماية الجمركية ودون دراسة كافية لما يتحمله الاقتصاد القومي من أعباء في سبيل تطوير تلك الصناعات . وكان من نتيجة ذلك أن ضعفت القدرة التنافسية لتلك الصناعات حتى في أسواقها الوطنية وضعفت قدرتها على الصمود أمام أي تخفيف للحماية الجمركية التي احتمت في ظلها ومن ثم يصعب الاعتماد عليها كصناعات تصدير بعد ذلك .

يضاف الى ما سبق ضرورة استخدام سياسة جمركية فعالة لتشجيع تلك الصناعات التي تحل محل الواردات ، خاصة في المراحل الأولى للانتاج ، على أن يتم تخفيف تلك الحماية تدريجيا مع الوقت حتى تعمل تلك الصناعات على تطوير نفسها وزيادة قدرتها التنافسية

بالتدريج • وقد يتطلب الأمر كذلك تطبيق بعض سياسات الدعم الملائمة بخفض تخفيف
الآعباء المالية عن هذه الشركات لفترة محددة • ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة
لصناعات التصدير • ذلك أنه يمكن إعفاء مستلزمات انتاج تلك الصناعات ومعدات الرأسمالية
من الرسوم الجمركية بهدف تخفيف الآعباء المالية الخاصة بها • غير أن ذلك يجب أن يتم
في إطار دراسة شاملة لظروف تلك الصناعات والتأكد من وجود فرص تصديرية ناجحة لها
وفعاليته في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وتخفيف من مشاكل ميزان المدفوعات •

وفي هذا المجال يجب إعطاء أهمية خاصة لتلك الصناعات التصديرية التي تستخدم
الموارد الاقتصادية الوطنية ويرتفع فيها هامش العائد الاقتصادي الصافي من النقد الأجنبي
أو بعبارة أخرى يتحقق فيها شروط الكفاءة الاقتصادية وتعظيم حيلة النقد الأجنبي بأقل
قدر من النفقات من الموارد الاقتصادية المحلية أو الأجنبية • وفي هذا المجال يمكن
الالتجاء إلى بعض المعايير المناسبة ، مثل نفقة الموارد المحلية Domestic Resource
Cost أو معدل التعريفة الفعلى Effective Tariff Rate أو غيرها (١)

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :
بعض الأساليب الكمية في تقييم سياسات التجارة الخارجية — مرجع سابق ، لنفس الكاتب •

الجزء الثاني

المصادر الأجنبية للتمويل ومكانيات تحقيق مزيد من التمويل الذاتي للتنمية في جمهورية مصر العربية

مقدمة

أوضحنا فيما سبق أن تقليل الاعتماد على العالم الخارجى كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب اتخاذ السياسات الملائمة للتقليل من فجوة التمويل المحلى وبالتالى فجوة النقد الأجنبى حتى يمكن تحقيق التنمية المعتمدة على الموارد الذاتية فى مرحلة معينة . وتعتبر مصر من الدول النامية التى تزايد اعتمادها على موارد التمويل الأجنبية بصورة أدت الى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بها ، الأمر الذى استلزم ضرورة العمل على زيادة معدل التمويل الذاتى حتى يمكن علاج تلك المشكلة والتخلص منها . من أجل ذلك سنقوم بعرض الاطار العام لأهمية التمويل الأجنبى ومشكلة المديونية الخارجية فى الاقتصاد المصرى ثم ننتقل بعد ذلك الى عرض الأسباب الرئيسية التى تسببت فى ذلك الوضع والتى تتلخص فى قصور التمويل المحلى عن الوفاء باحتياجات الاستثمار المتزايدة وتفاقم مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى .

أولاً : تطور أهمية التمويل الاجنبي للتنمية في الاقتصاد المصري :

تزايدت أهمية التمويل الاجنبي للتنمية في مصر كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

تطور التمويل الاجنبي للتنمية وأهميته النسبية خلال الفترة

١٩٦٥/٦٦ - ١٩٧٨

السنة	النتائج المحلى الاجمالي بخصر السوق (مليون جنيه)	الاستثمار الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون جنيه)	التمويل الاجنبي (مليون جنيه)	نسبة التمويل الاجنبي للتائج المحلى	نسبة التمويل الاجنبي للاستثمار
١٩٦٠/٥٩	١٣٣٨	١٧١٤	٢٦٠	١٠١	١٥٢
٦١/٦٠	١٤٦٢	٢٢٥٦	٣١٨	٢٠٢	١٤١
٦٢/٦١	١٥١٣٢	٢٥١٢	٧٦٤	٥	٣٠٤
٦٣/٦٢	١٦٨٤٢	٢٩٩٦	١١٥٢	٦٨	٣٦٨
٦٤/٦٣	١٨٨٥٥	٣٧٢٤	١٤٠١	٧٥	٣٧٨
٦٥/٦٤	٢١٩٥٢	٣٥٨٤	٨٧٥	٤٠	٢٢٨
متوسط الفترة	—	—	—	٤١	٢٦٢
٦٦/٦٥	٢٤٦٠	٤٤٦	١٣٧	٥٦	٢٦٢
٦٧/٦٦	٢٥٤٥	٣٨٦	٥٧	٢٢	٢٠٦
٦٨/٦٧	٢٥٥٩	٣٤٢	١٢٠	٤٧	٢٧٥
٦٩/٦٨	٢٦٨٢	٣١٨	١٠٢	٣٨	٣٢٢
٧٠/٦٩	٢٩٧١	٤١٦	١٦٠	٥٤	٣٨٥
المتوسط	٢٦٧٩	٣٨٢	١١٥	٤٣	٢٨٩
٧١/٧٠	٣١٣٨	٤٣٢	٢١٢	٦٨	٤٩١
٧٢/٧١	٣٣٣٦	٤٢٠	٢٢٩	٦٩	٥٤٥
١٩٧٣	٣٦٦٢	٥٠٢	٢٢٣	٦١	٤٤٤
١٩٧٤	٤١٩٧	٧٣٠	٥٣٣	١٢٢	٧٣٠
١٩٧٥	٤٨٨٦	١٣٢٨	٩٦٩	١٦٨	٧٢٩
١٩٧٦	٦٢٧٦	١٥٨٠	٥٩٣	٩٤	٣٧٥
١٩٧٧	٧٥٦٥	١٩١٠	٤٩٣	٦٥	٢٥٨
١٩٧٨	٨٦٤٧	٢٤٠٠	٤٩٨	٥	٢٠٨
المتوسط	٥٢٢٨	١١٦٣	٤٦٩	٩٠	٤٠٣

المصدر : وزارة التخطيط - الادارة المركزية للتجارة والمال - الاستراتيجية العامة للتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي - نوفمبر ١٩٧٩ - تقارير المتابعة .

يتضح من الجدول السابق أن نسبة التمويل الخارجى (عجز ميزان العمليات الجارية) للاستثمار المحلى الاجمالى قد ارتفعت من ٢٦,٢% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ الى ٢٨,٩% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ ثم الى نحو ٤٠,٣% خلال الفترة ٧١/٧٠ - ١٩٧٨. ومعنى ذلك ارتفاع النسبة المذكورة بأكثر من ٥٠% خلال الفترة محل الدراسة .

وخلال نفس الفترة بلغ متوسط نسبة التمويل الأجنبى للناتج المحلى الاجمالى نحو ٤٦,٦% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤، انخفضت قليلا الى ٤٣,٣% خلال الفترة ٦٦/٦٥ - ٧٠/٦٩ ثم ارتفعت الى نحو ٩% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٧١/٧٠ - ١٩٧٨. أى أن نسبة التمويل الأجنبى للناتج المحلى قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة محل الدراسة .

ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع معدلات الاستثمار مع بداية اتباع أسلوب التخطيط القومى الشامل من أجل رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تستطع المدخرات القومية أن تنمو بنفس معدلات نمو الاستثمار الأمر الذى أدى الى وجود فجوة فى التمويل المحلى أو فجوة بين الاستثمار القومى والادخار . تلك الفجوة وما صاحبها من تزايد حاجة الاستثمارات الجديدة الى واردات السلع الرأسمالية والوسيطات انعكست على تزايد احتياجات مصر الاستيرادية بشكل فاق قدرتها على التصدير وظهرت بناء على ذلك فجوة متزايدة للنقد الأجنبى تتمثل أساسا فى عجز ميزان العمليات بميزان المدفوعات المصرى . تلك الفجوة أو ذلك العجز تم تمويله بالحصول على معونات اقتصادية أجنبية سواء فى صورة منح أو قروض من الحكومات أو مؤسسات الاقراض الدولية المختلفة .

١٢١ : فجوة التمويل المحلي

تتطلب هذه الفجوة كما سبق أن أوضحنا في الفقرة بين الاحتشار المحلي والإدخار المحلي . وقد تطورت هذه الفجوة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ١٩٧٩ كما يلي :

جدول رقم (٣)
فجوة التمويل المحلي في مصر خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩
لمليون جنيه بالأحمار الجارية

السنة	إجمالي الاحتشار	إجمالي الإدخار المحلي	فجوة الموارد المحلية	نسبة الإدخار للاحتشار الاجمالي (%)
١٠/٥٩	١٧١م	١٧٥م	٤م	١٠٢
١١/٦٠	٢٢٥م	٢١٠م	١٥م	٩٢
١٢/٦١	٢٥١م	١٦٤م	٨٦م	٦٥
١٣/٦٢	٢٩٩م	١٩٥م	١٠٤م	٦٥
١٤/٦٣	٣٧٤م	٢٣٦م	١٣٨م	٦٤
١٥/٦٤	٣٥٨م	٣٠٧م	٥١م	٨٦
حسب الفترة				٧٩
١٦/٦٥	٤١٦	٣٠٩م	١٠٧م	٦٩
١٧/٦٦	٢٨٦	٢٤٠م	٤٦م	٨٨
١٨/٦٧	٢٤٢	٢٨٨م	٥٣م	٨١
١٩/٦٨	٢١٢	٢٤١م	٣٠م	١٠٧
٢٠/٦٩	٤١٦	٢٧٩م	١٣٦م	٦٧
٢١/٧٠	٤٣٢	١٦٣م	٢٦٩م	٣٨
٢٢/٧١	٤٢٠	١٦٢م	٢٥٨م	٣٩
١٩٧٢	٥٠٢	٢٤٣م	٢٥٩م	٦٨
حسب الفترة				٧٠
١٩٧٤	٧٣٠	٢٨٣م	٤٤٦م	٥٢
١٩٧٥	١٣٢٨	٥٨١م	٧٤٦م	٤٤
١٩٧٦	١٥٨٠	٨٢٦م	٧٥٤م	٥٢
١٩٧٧	١٩١٠	١٢٨٨م	٦٢٢م	٦٧
١٩٧٨	٢٤٠٠	١٧١٠	٦١٠م	٧١
١٩٧٩	٢٧٢٠	١٦٧٨	١٠٤٢م	٦٢
حسب الفترة				٥٨

المصادر :

- ١ : وزارة التخطيط : الإدارة المركزية للتجارة والمال - استراتيجيات التنمية والتعاون الاقتصادي - جميع سابق .
- ٢ : مخطط التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية (٦٠/٥٩ - ٧٢/٧١) القاهرة يوليو ١٩٧٥ .
- ٣ : مخطط الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) مذكرة رقم ١٩٧٦/٢٨ القاهرة يونيو ١٩٧٦ .
- ٤ : World Bank : A R E, Recent Econ. Dev. Op. Cit.
- ٥ : تجمد الاطارة الى ان الارقام العلوية بالإدخار لفترة ١٩٧٧ - ٧٩ مثل الإدخار القومي .
- ٦ : الإحصاءات المحلية (بدون التحولات) فكان ١٠٨١ ، ١٢٢٣ ، ٨٢٦ لمليون جنيه للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالي .

٦٠/٥٩ يتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن الادخار المحلي كان أكثر قليلا من الاستثمار الذي يعنى عدم وجود فجوة بين الاستثمار والادخار، إلا أن تلك الفجوة وصلت إلى نحو ٥١ مليون جنيه عام ٦٥/٦٤، واستمرت في الارتفاع بعد ذلك (رغم استقرارها نسبيا خلال الفترة الثانية) بسبب عدم تطور الاستثمار كثيرا خلال تلك الفترة حيث بلغ في عام ٧١/٧٢ (٤٢٠) مليون جنيه فقط وهو أقل من حجم الاستثمار عام ٦٦/٦٥ والبالغ ٤٤٦ مليون جنيه وطبيعة الحال كانت حرب عام ١٩٦٧ وما تلاها من استعدادات عسكرية لآلة الحرب العدوان وحرب الاستنزاف السبب الرئيسى في ذلك وابتداء من عام ١٩٧٤ بدأت الفجوة تسمى التصاعد سريعا مرة أخرى حيث ارتفعت من نحو ٣٤٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى نحو ٧٤٦ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ووصلت طبقا لأحدى التقديرات إلى ٦٩٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ و ١٠٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩.

وحساب معدل تغطية الموارد المحلية لاجمالى الاستثمار أو نسبة التمويل المحلى للسنوات المذكورة وجد أن نسبة التمويل المحلى قد بلغت نحو ٧٩% سنويا في المتوسط خلال الخطة الخمسية الأولى انخفضت قليلا إلى ٧٠% سنويا في المتوسط خلال الفترة الثانية ٦٦/٦٥ - ١٩٧٣، ولكنها انخفضت مرة أخرى بشكل ملحوظ - الفترة الثالثة حيث بلغت نحو ٥٨% سنويا في المتوسط خلال الفترة ٧٤/٧٨ - ١٩٧٨.

وظالما أن المدخرات المحلية لم تكن كافية لتغطية متطلبات الاستثمار فمعنى ذلك أن نسبة الادخار إلى الناتج المحلى الاجمالى كانت أقل من نسبة الاستثمار لنفس الناتج . ويتضح ذلك من الجدول التالى رقم (٤) حيث كانت نسبة الادخار إلى الناتج المحلى الاجمالى أقل من نسبة الاستثمار اليه خلال فترة الدراسة كلها - باستثناء سنة واحدة - وأن كان الفرق بين النسبتين قد اختلف بين سنة وأخرى . وطبقا للفترات الزمنية الموضحة نلاحظ أن المتوسط السنوى النسب الاستثمار إلى الناتج المحلى قد بلغت ١٦٦% خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ ، بالمقارنة بنسبة ١٢٨% سنويا في المتوسط للادخار خلال

جدول رقم (١)

تطور معدلات الاستثمار والادخار المحلى للناتج المحلى الاجالى خلال الفترة

١٩٧٩ - ١٩٦٠/٥٩

بالاسعار الجارية (مليون جنيه)

سنة	الناتج المحلى الاجالى	اجالى الاستثمار	الادخار المحلى	نسبة الاستثمار لناتج المحلى %	نسبة الادخار الى الناتج المحلى %
١٠/٥٩	١٣٣٨	١٧١٠	١٧٥٠	١٢٨	١٣٢
١١/٦١	١٤٦٢	٢٢٥٠	٢١٠٠	١٥٠	١٤٠
١٢/٦١	١٥١٣	٢٥١٠	١٦٤٧	١٦٦	١٠٩
١٣/٦١	١٦٨٤	٢٩٩٠	١٩٥٠	١٧٨	١١٦
١٤/٦١	١٨٨٥	٣٧٤٠	٢٣٦٨	١٩٨	١٢٦
١٥/٦١	٢١٩٥	٣٥٨٠	٢٠٧٢	١٦٢	١٤٠
وسط الفترة				١٦٢	١٢٨
١٦/٦١	٢٤٦٠	٤٤٦	٢٠٩٠	١٨٠	١٢٦
١٧/٦١	٢٥٤٥	٣٨٦	٢٤٠٠	١٥٠	١٣٢
١٨/٦١	٢٥٥٩	٣٤٢	٢٨٨٢	١٣٢	١١٢
١٩/٦١	٢٦٨٢	٣١٨	٢٤١	١١٠	١٢٧
٢٠/٦١	٢٦٧١	٤١٦	٢٧١٧	١٤٠	٩٠
٢١/٧١	٣١٣٨	٤٣٢	١٦٣٠	١٣٨	٥٢
٢٢/٧١	٣٣٣٦	٤٢٠	١٦٢٨	١٢٦	٤٠
١٩٧١	٣٦٦٢	٥٠٢	٢٤٢٨	١٣٧	٩٠
وسط الفترة				١٤٠	٩٠
١٩٧١	٤١١٧	٧٣٠	٢٨٢٢	١٧٠	٩٠
١٩٧٢	٤٨٨٦	١٣٢٨	٥٨١٠	٢٧٢	١١٠
١٩٧٣	٦٢٧٦	١٥٨٠	٨٢٦٠	٢٥٢	١٣٢
١٩٧٤	٧٥٦٥	١٩١٠	١٢٨٨٠	٢٥٢	١٧٠
١٩٧٥	٨٦٠٧	٢٤٠٠	١٧١٠٠	٢٧٠	١٩٠
١٩٧٦	٩٩٨٥	٢٧٢٠	١٦٧٨	٢٧٢	١٦٨
وسط الفترة				٢٥٠	١٤٧

مصدر : جداول رقم (٢ و ٣) املاء

البنك الاهلى : الفترة الاقتصادية - مرجع سابق

(قدر البنك الدولى معدل الاستثمار والادخار المحلى للناتج المحلى الاجالى بنحو ٢٣ % و ١٨ % منها فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٩/٧٤)

World Bank, ARE Recent Economic Developments and External Capital Requirements Report No. 273 & EGT,

Nov. 12, 1979, P. 2.

ذات الفترة • أما في الفترة الثانية ٦٦/٦٥ - ١٩٧٣ فكانت هاتان النسبتان ١٤% ، ٩٩% على التوالي • أما خلال الفترة الثالثة قد اتسعت الفجوة بين النسبتان حيث بلغت نحو ٢٥% ، ١٤٧% على الترتيب • ويرجع ذلك بصورة أساسية الى ارتفاع معدل الاستثمار بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة خاصة ابتداء من عام ١٩٧٥ هذا على الرغم من ارتفاع معدل الادخار بعض الشيء خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة والذي يرجع بصورة أساسية الى تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج •

وماختصار يظهر التحليل السابق تزايد فجوة الموارد المحلية في السنوات الأخيرة وذلك كنتيجة لارتفاع معدل الاستثمار عن معدل الادخار (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) • وكما أوضحنا في الجزء الأول يقتضى تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية ، أو زيادة الاعتماد على الموارد المحلية أن يكون معدل الادخار < معدل الاستثمار • وفي حالة وجود التزامات سداد ديون أجنبية قائمة فان شرط ارتفاع معدل الادخار عن معدل الاستثمار يعتبر ضروريا حتى يمكن استخدام الفرق بينهما في مواجهة تلك الأعباء الخارجية • أما أن يكون معدل الادخار أقل من معدل الاستثمار - ناهيك عن كبر الفجوة بينهما - فان معنى ذلك استمرار اعتماد الدولة على مصادر التمويل الأجنبية والتي ان حصلت عليها الدولة في صورة قروض أجنبية سوف تضيف أعباء جديدة الى مشكلة الدين الخارجى المتفجرة في الوقت الحاضر كما سنرى فيما بعد •

ولاستكمال الصورة الخاصة بالعلاقة بين الاستثمار والادخار قمنا بحساب الميل الحدى للادخار وكذلك معدل الاستثمار الحدى ^(١) ، وقد وجد أن معدل الاستثمار الحدى قد بلغ نحو ٤٠% سنويا في المتوسط خلال الفترة الأولى ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤

(١) معدل الاستثمار الحدى = $\frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الناتج المحلى}}$

بينما بلغ الميل الحدى للادخار لذات الفترة (باستثناء سنة واحدة) نحو ٢٢ر٠ ومــــع أن هذه المقارنة تعطى نفس النتيجة التى توصلنا اليها من تحليل جدول رقم (٤) السابق الا أنها أقل دقة نظرا لأن معدل الاستثمار الحدى قد يتأثر كثيرا اذا انخفض الاستثمار بصورة فجائية فى سنة ما على عكس الاتجاه العام .

ولذلك فالأهم هو مقارنة الميل الحدى للادخار بالميل المتوسط للادخار وواضح أن الأول أكبر من الثانى خلال هذه الفترة الأمر الذى يعتبر ايجابيا حيث قد أشرنا سابقا الى أهمية ارتفاع الميل الحدى للادخار عن الميل المتوسط من أجل تضيق فجوة التمويل المحلى (١) الا أن هذا يمثل نصف الحقيقة فقط ، حيث أن نصفها الثانى وجوب تعادل معدل الادخار مع معدل الاستثمار أو حتى الزيادة عنه من أجل المساهمة فى سدّاد الالتزامات القائمة .

أما بالنسبة للفترة الثانية والتى كانت فترة عدم استقرار فى سياسات التنمية الاقتصادية وكذلك الاستثمار والادخار فقد ظهرت هذه المعاملات سالبة فى كثير من سنواتها نظرا لانخفاض الادخار والاستثمار فى هذه السنوات .

وأخيرا فان معدل الاستثمار الحدى قد بلغ نحو ٤١ر٠ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٩/٧٤ وهى أعلى من الميل الحدى للادخار المقدّر خلال ذات الفترة والبالغ نحو ٣٠% . كذلك يتضح ارتفاع الميل الحدى للادخار خلال هذه الفترة عن الميل المتوسط

(١) توصلت دراسة قام بها د . صقر أحمد صقر لنتائج مشابهة حيث أوضح أنه خلال الفترة ١٩٦٧-٥٢ بلغ الميل الحدى للادخار نحو ١٤ر٠% سنويا فى المتوسط وكان أكبر من الميل المتوسط للادخار خلال ذات الفترة .

انظر : د . صقر أحمد صقر : الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧ ، ص ٣٠٢ .

للادخار . الا أنه يجدر الاشارة مرة أخرى الى أهمية تحويلات المصريين العاملين بالخارج في رفع الميل الحدى للادخار الأمر الذى يجب أن يؤخذ مع بعض التحفظ نظرا لأن تلك التحويلات ليست مصدرا ثابتا للادخار بل قد تؤثر فيها الظروف السياسية ، أى أنها عنصر غير مستقر كجزء من المدخرات القومية (١) .

(١) مما يؤكد ذلك ما ورد في أرقام وزارة التخطيط من تزايد مدخرات المصريين العاملين بالخارج المحسولة من نحو ١٨٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٢٢٨ مليون جنيه عام ٧٦ ثم الى ٣٥٨ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، نحو ٦٢٢ مليون عام ١٩٧٨ - وزارة التخطيط الاستراتيجية العامة . . الملحق الاحصائى .

كما أشارت دراسة البنك الدولى عن مصر الى تزايد هذه التحويلات من ١٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٣٦٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ ووصلت الى ١٧٦١ مليون دولار عام ١٩٧٨ .

IBRD: ARE, Recent Econ. Dev., 1979, Op. Cit., pp. 33.

ثالثا : فجوة النقد الأجنبي

عانى الاقتصاد المصرى من عجز فى ميزانه التجارى مع العالم الخارجى منذ مطلع الخمسينات وان اختلف حجمه بين سنة وأخرى • ويرجع ذلك الى تزايد الواردات بمعدلات فاقت الزيادة فى الصادرات خاصة مع بداية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عام ١٩٦٠/٥٩ وتزايد حاجة مصر للواردات من السلع الاستثمارية والوسيطه ، فضلا عن تزايد الواردات من السلع الاستهلاكية بسبب تحسن مستويات الدخل وقصور الانتاج المحلى - خاصة من بعض السلع الزراعية كالقمح - عن الوفاء بمتطلبات الاستهلاك المتزايدة •

والجدول التالى يوضح تطور الميزان التجارى المصرى •

تظهر ميزان المعامد الجارية في مصر خلال الفترة ١٩٥٩/١٩٦٠

بالاسعار الجارية

حصول الصادرات	مدفوعات الواردات	الميزان التجاري	مجموع الخدمات	رصيد المعامد الجارية	رصيد المعامد الجارية	رصيد المعامد الجارية
بليون جنيه				بليون جنيه	بليون جنيه	بليون جنيه
١١٧,١	١٦٣,١	٦٦,٠	٤٠,٠+	٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٠
١٨٣,٤	٢٣٥,٧	٥٢,٣	٢٠,٠+	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨
١٥٥,٤	٢٦٥,١	١١٠,٠	٣٤,١+	٢٦,٤	٢٦,٤	٢٦,٤
١١٩,٧	٣٦٧,٠	١٦٧,٣	٥٢,١+	١١٥,٣	١١٥,٣	١١٥,٣
٢٤٣,١	٤٢٩,٣	١٨٦,٣	٤٥,٦+	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣
٢٤٤,٨	٣٩٤,٠	١٤٩,٢	٦٢,٢+	٨٢,٠	٨٢,٠	٨٢,٠
٢٥١,٠	٤٢٣,٢	١٧٢,٢	٥٥,٦+	١١٠,٣	١١٠,٣	١١٠,٣
٢٦٣,١	٤١٤,٤	١٥٠,٠	٧١,٢+	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣
٢٥٣,٤	٣٨٦,٨	١٣٣,٤	٢١,٠	١٥٠,٣	١٥٠,٣	١٥٠,٣
٣٠٧,٣	٣٨٤,٠	٧٦,٧	٢٥,٧	١٠٢,٤	١٠٢,٤	١٠٢,٤
٣٤٨,٠	٤٧٣,١	١٢٥,١	٣٥,٢	١٦٠,٤	١٦٠,٤	١٦٠,٤
٣٥٨,٠	٥٣١,٠	١٧٣,٠	٣٩,٤	٢١٢,٤	٢١٢,٤	٢١٢,٤
٣٦٤,٧	٥٥٥,١	١٩١,٢	٣٧,٣	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠	٢٢٨,٠
٣٤٦,٣	٦٢٢,٣	٢٧٦,٠	١,٧+	٢٢٣,٣	٢٢٣,٣	٢٢٣,٣
٦٥٣,١	١٢٥٢,٨	٥٩٨,١	٦٦,١+	٥٣٢,٧	٥٣٢,٧	٥٣٢,٧
٦١٢,٨	١٦١,١	١٠٧٨,٣	١٠٩,٧+	٩٦٨,١	٩٦٨,١	٩٦٨,١
٦٢٩,٧	١٦٤,٦	١٠١٦,٠	٤٢٣,٠+	٥٩٣,٠	٥٩٣,٠	٥٩٣,٠
٧٧٩,١	١٧٦,٠	٩٨٦,٤	٤٩٣,٣+	٤٩٣,٣	٤٩٣,٣	٤٩٣,٣
٨٦٧,٨	٢٤٦,٤	١٦٢٦,١	٦٢٢,١+	١٠٠٤,٠	١٠٠٤,٠	١٠٠٤,٠
٩٢٩,٠	٢٨١٠,٧	١٨٨١,٧	٧٥٠,٠+	١١٢,٠	١١٢,٠	١١٢,٠

المصادر: الفترة ٦٠/١٩٥٩ - ١٩٧٧ هـ. تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة نظام المعجز وسياسات مواجهته (١٩٧٥-٦٠/١٩٥٩)

مهند التخطيط القومي - أكتوبر ١٩٧٨

١٩٧٨ هـ - ١٩٧٩ هـ - النشرة الاقتصادية - البنك الاهلى المصرى ١٩٧٩ هـ عدد ٢ بعد اعتماد اثر التغير في سعر صرف الجنيه

في يناير ١٩٧٩ حتى تصبح الارقام قابلة للمقارنة بالسنوات السابقة

هذا وقد كانت الارقام الواردة بنشرة البنك الاهلى وتقديمات وزارة التخطيط المبنية على احصاءات الجمارك كالتالى لعام

١٩٧٩. (بليون جنيه)

وزارة التخطيط	النشرة الاقتصادية	بلاسعار التجميعية
١٦٣٥	١٤٩٥	صادرات
٤١٥٠	٤٥٢٣	واردات
٢٥١٥	٣٠٢٨	الميزان التجاري
١٥١٥+	١٢٠٧+	ميزان الخدمات
١٠٠٠	١٨٢١	ميزان المعامد الجارية

يتضح من الجدول السابق أن فجوة التجارة الخارجية (Foreign Trade Gap) أو العجز في الميزان التجاري قد تزايد بصورة كبيرة خلال الفترة محل الدراسة ، حيث ارتفع من ٦٦ مليون جنيه في عام ١٩٦٠/٥٩ إلى نحو ١٤٩ مليون في نهاية الخططة الخمسية الأولى عام ١٩٦٥/٦٤ ، وعلى الرغم من تناقص هذا العجز خلال بعض سنوات النصف الثاني من عقد الستينات (أساسا بسبب ضغط الواردات) ، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى مع بداية عقد السبعينات حيث بلغ ١٧٣ مليون جنيه في عام ١٩٧١/٧٠ ارتفع إلى نحو ١٨٨٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ .

وإذا قسمنا الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩ إلى ثلاث فترات ، الأولى تغطي الخططة الخمسية الأولى ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ ، والثانية تغطي الفترة ١٩٦٥/٦٥ - ١٩٧٣ ، والثالثة تغطي الفترة ١٩٧٩/٧٤ لا يمكن ملاحظة حدوث تغيرات كبيرة في حجم العجز في الميزان التجاري خلال تلك الفترات كما يلي :

جدول (٦)

تطور رصيد المعاملات الجارية خلال الفترة
١٩٧٩ - ٦٠/٥٩ مقسمة لثلاث فترات رئيسية

الفترة الزمنية	متوسط رصيد الميزان التجاري مليون جنيه	متوسط رصيد الميزان الخدمات مليون جنيه	متوسط رصيد العمليات الجارية بدون التحويلات	متوسط رصيد المعاملات الجارية مع التحويلات
٦٥/٦٤ - ٦٠/٥٩	١٢١٩ -	٤٢٤ +	٧٩٥ -	٧٩٥ -
١٩٧٣ - ٦٦/٦٥	١٥٦٠ -	٣٧٢ -	١٥٩٧ -	٥٠٧٢ -
١٩٧٩ - ١٩٧٤	١١٩٨٠ -	٤١٠٨ +	٧٨٢٣ -	٤٠٦٠ -

المصدر : الجدول رقم (٥)

يتضح من الجدول (٦) أن عجز الميزان التجاري قد ارتفع قليلا من نحو ١٢٢ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الأولى إلى ١٥٦ مليون جنيه خلال الفترة ٦٦/٦٥ - ١٩٧٣ وهي الفترة التي شهدت قدرا غير قليل من عدم الاستقرار في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية حيث تخللتها حروب مع كل ما ترتب عليهما من غياب التخطيط الفعال وعدم استقرار السياسات الاقتصادية وتوجيه جزء كبير من الموارد الاقتصادية للحرب والاستعداد لها . ومع ذلك فحجم العجز في الميزان التجاري كان كثير الانخفاض إذا ما قورن بعجز الميزان التجاري في الفترة التالية ١٩٧٩/٧٤ وهي فترة الانفتاح الاقتصادي والتغيرات التي تلت ذلك في سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي والاستثمارات الأجنبية وغيرها . فقد بلغ متوسط عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة نحو ١١٩٨ مليون جنيه وهو رقم يبلغ نحو ٧٧٢ أمثال العجز في الميزان التجاري خلال الفترة الثانية ٦٦/٦٥ - ١٩٧٣ ، ونحو ٩٨٨ أمثال العجز في الميزان التجاري خلال الخطة الخمسية الأولى .

وعلى الرغم من أن ميزان الخدمات قد حقق فائضا خلال معظم سنوات الفترة كسل الدراسة إلا أنه كان دائما أقل من أن يغطي العجز المحقق في الميزان التجارى . ذلك أن حجم هذا الفائض قد ارتفع من ٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٨ الى نحو ٦٢ مليون جنيه فى عام ١٩٦٥/٦٤ ثم عانى من عجز خلال الفترة ٦٨/٦٧ - ٧٢/٧١ بسبب اغلاق قناة السويس بصورة أساسية . ومع إعادة الملاحة لقناة السويس فى يونيو ١٩٧٥ بدأ حجم الفائض فى هذا الميزان يتزايد بصورة مضطردة ، حيث ارتفع من نحو ٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى نحو ١١٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم قفز الى نحو ٤٢٤ مليون عام ١٩٧٦ ، واستمر فى اتجاهه الصعودى حتى بلغ نحو ٧٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ .

وإذا انتقلنا الى ميزان العمليات الجارية (بدون التحويلات) لوجدنا أنه قد عانى من عجز دائم منذ عام ١٩٦٠/٥٩ وحتى الآن بصورة متزايدة ، حيث بلغ نحو ٢٦ مليون جنيه فقط فى عام ١٩٦٠/٥٩ ارتفع الى ٨٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٥/٦٤ وواصل الارتفاع حتى بلغ نحو ٢٣٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ قفز بعدها الى نحو ٥٣٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ واستمر فى ارتفاعه بمعدلات كبيرة بعد ذلك حتى وصل الى نحو ١١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ وطبقا لتحليل الفترات السابق الإشارة اليها نلاحظ تزايد متوسط العجز فى ميزان العمليات الجارية (بدون التحويلات) من نحو ٨٠ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ الى نحو ١٦٠ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٦٥/٦٤ - ١٩٦٦/٦٥ ، ليتفجر بعد ذلك الى نحو ٧٨٧ مليون جنيه خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٩/٧٤ . ومعبرة أخرى بلغ متوسط عجز العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات المصرى بدون التحويلات خلال الفترة ١٩٧٩/٧٤ نحو عشرة أمثال مستواه غير الخطأ الخمسية الأولى . ولا شك أن ذلك يمثل ارتفاعا هائلا فى الوقت الذى استهدفت فيه السياسات الاقتصادية باستمرار تقليل العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات .

وإذا أخذنا التحويلات الى ما سبق لوجدنا أنها لم تغير حالة المعجز القائمة وان كانت قد قللت الى حد ما من حجم هذا المعجز السابق الاشارة اليه في الفترتين الثانية والثالثة ، حيث انخفض متوسط عجز المعاملات الجارية مع التحويلات من نحو ١٦٠ مليون جنيه الى نحو ٥١ وكذلك انخفض متوسط عجز الفترة الأخيرة من نحو ٧٨٧ مليون جنيه قبل التحويلات الى ٤٠٦ مليون جنيه بعد اضافتها .

خلاصة ما سبق أن حجم فجوة النقد الأجنبي ، مقاسة برصيد ميزان المعاملات الجارية والتحويلات - قد تزايدت بصورة سريعة للغاية منذ عام ١٩٦٠/٥٩ وحتى عام ١٩٧٩ حيث ارتفعت من ٢٦ مليون جنيه فقط في بداية الفترة الى نحو ٦١٠ مليون جنيه في نهايتها أى أن سياسات التنمية التي اتبعت خلال تلك الفترة - غير القصيرة - لم تنتج في التقليل - ناهيك عن ازالة - فجوة النقد الأجنبي . ولا شك أن ذلك دلالة واضحة على عدم نجاح سياسات تخطيط التجارة ^{الخارجية} وعدم فعاليتها في علاج تلك المشكلة ، الأمر الذي يشير الى عدم توافر خطة تنمية تعمل على تطوير الهيكل الانتاجي من خلال التخطيط الفعال للاستثمار بما يعمل على علاج مشكلة المعجز في الميزان التجاري المصري .

وإذا أخذنا بفجوة التجارة الخارجية أو رصيد الميزان التجاري كما يرى بعض الاقتصاديين كمؤشر لامكانية الدول النامية من مشاكل في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي لزادت المسألة سوءاً حيث ارتفع حجم هذه الفجوة من ٦٦ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ الى ١٢٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ ثم قفز الى نحو ١٨٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ .

هذا وتجدر الاشارة الى أن التعرف على الحجم الفعلي لفجوة النقد الأجنبي يقتضى اضافة أعباء خدمة الديون الخارجية من ^{معدل} متوسط سنوية الى رصيد العمليات الجارية حتى يتم التوصل الى تقدير فعال لمتطلبات النقد الأجنبي وبالتالي نحصل على تقدير فعال لفجوة النقد الأجنبي . فعلى سبيل المثال بلغ متوسط أقساط القروض الأجنبية المدفوعة طبقاً لتقديرات وزارة التخطيط نحو ٤٨٧ مليون جنيه سنوياً خلال الفترة ٧٥-١٩٧٨ ، كما

قدر البنك الدولي مدفوعات تلك الاقساط بمبلغ ٩٣٨ مليون دولار في عام ١٩٧٩، ونحو ٧٤٢ مليون دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة ٧٤-١٩٧٨ (١). وإضافة تلك الاقساط الى رصيد العمليات الجارية والتحويلات نجد أن فجوة النقد الأجنبي سترتفع من ١١٠٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى نحو ١٠١٨ مليون جنيه في ذات السنة، كما ترتفع من ٥١٧ الى نحو ١٠٣٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨. وهكذا .

ومن أجل مزيد من تحليل التطورات الاقتصادية لتجارة مصر الخارجية نعرض فيما يلي تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات السلمية وتطور معدلات التصدير والاستيراد خلال الفترة ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٧٨ .

IBRD: Arab Republic of Egypt, Recent Economic Development and External
Capital Requirements, Report No. 2738 EGT, Nov. 12, 1977
p. 34.

وكذلك وزارة التخطيط - الاستراتيجية العامة للتجارة الخارجية - مرجع سابق .

نسبة تغطية الصادرات للواردات وماقتها بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٦٠/٥٩

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات %	المعدل المتوسط للتصدير %	المعدل الحدي للتصدير %	الجيل المتوسط للاستيراد %	الجيل الحدي للاستيراد %
١٩٦٠/٥٩	٧٥	١٤٨	-	١٢٩	-
١٩٦١/٦٠	٧٨	١٢٨	١١٧	١٦٩	١٢٧
١٩٦٢/٦١	٥٨	١٠٣	٥٤٧	١٢٩	٥٩٠
١٩٦٣/٦٢	٥٤	١١٨	٢٥٩	١٢٨	-
١٩٦٤/٦٣	٥٧	١٢٩	٢١٩	٢٢٨	٣٠٩
١٩٦٥/٦٤	٦٢	١١٩	-	١٢٩	١١٩
متوسط الفترة	٦٤	١٢٣	٢٨ -	١٢٩	١٢٩
١٩٦٦/٦٥	٥٩	١٠٩	٢٣	١٢٩	١٠٣
١٩٦٧/٦٦	٦٤	١٠٩	١٥٩	١٢٩	١٠٩
١٩٦٨/٦٧	٦٦	٩٩	٧٥٩	١٥٩	١١٧
١٩٦٩/٦٨	٨٠	١١٩	٤٣٩	١٢٩	٩٩
١٩٧٠/٦٩	٧٤	١١٩	١٤٩	١٥٩	٣٩
١٩٧١/٧٠	٦٧	١١٩	٦٩	١٢٩	٣٤٧
١٩٧٢/٧١	٦٦	١٠٩	٣٩	١٢٩	١٢٩
١٩٧٣	٦٤	١٠٩	٩٧	١٢٩	١٥٩
متوسط الفترة	٦٨	١٠٩	٩٩	١٢٩	١٢٩
١٩٧٤	٥٢	١٥٩	١٨٩	٢٩	١١٧
١٩٧٥	٣٦	١٢٩	٦٩	٢٩	١٢٩
١٩٧٦	٣٨	١٠٩	١٩	٢٩	١٩
١٩٧٧	٤٤	١٠٩	١١٩	٢٣	١٩
١٩٧٨	٣٥	٩	-	٢٤	١٩
١٩٧٩	٣٣	-	-	-	-
متوسط الفترة	٤٠	١١٩	١٣	٢٧	٢٩

المصدر : جداول (٥٥٤)

المعدل المتوسط للتصدير = $\frac{\text{حجم الصادرات في سنة } t}{\text{الناتج المحلي في نفس السنة}}$ المعدل الحدي للتصدير = $\frac{\text{التغير في الصادرات}}{\text{التغير في الناتج المحلي (الجيل المتوسط والحدي للاستيراد)}}$ وفي النسبة بالواردات

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية قد بلغت نحو ٦٤% سنويا في المتوسط خلال الخطة الخمسية الأولى ، ارتفعت قليلا الى ٦٨% سنويا خلال الفترة ١٩٦٥/٦٦-٧٣ (بسبب نقص الواردات أساسا خلال بعض سنوات هذه الفترة) ، ولكنها انخفضت الى ٤٠% فقط خلال الفترة ١٩٧٤/٧٩ ، وبطبيعة الحال يدل ذلك على ارتفاع الواردات بمعدل يفوق ارتفاع الصادرات .

أما بالنسبة لمعاملات التصدير والاستيراد فبصورة عامة نجد ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد عن المعدل المتوسط للتصدير (١). فبينما بلغ الميل المتوسط للاستيراد نحو ١٩% في المتوسط سنويا خلال الخطة الخمسية الأولى نجد أن المعدل المتوسط للتصدير قد بلغ ١٢,٣% فقط . أما في الفترة ١٩٦٥/٦٦-٧٣ فقط بلغ الميل المتوسط للاستيراد نحو ١٦,٢% مقارنا بنحو ١٠,٩% للصادرات ، وأخيرا اتسحت الفجوة بينين المتوسطين في الفترة الأخيرة حيث بلغ الميل المتوسط للاستيراد ٢٢,٦% سنويا مقارنا بنحو ١١% سنويا بالنسبة للصادرات .

وإذا انتقلنا الى المعدل الحدي للتصدير لوجدناه أقل من المعدل المتوسط للتصدير خلال فترة الدراسة حيث كان رقما سالباً (- ٣,٨%) سنويا خلال الخطة الخمسية الأولى ارتفع الى ٢,٤% فقط خلال الفترة الثانية ثم ارتفع مرة أخرى الى ١٣,٤% سنويا في المتوسط خلال الفترة الأخيرة والتي فيها زاد عن الميل المتوسط للتصدير . ولا شك

(١) استخدمنا تعبير معدل التصدير (المتوسط أو الحدي) بدلا من تعبير الميل المتوسط والحدي للتصدير حيث أن كلمة ميل (propensity) تشير الى وجود علاقة سببية مباشرة بين المتغيرين كالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ، أما معدل Ratio فقط الى نسبة ما يصدر من الناتج المحلي للخارج في المتوسط أو بصورة جدية . والمعروف أن تغير الصادرات يرتبط بتغير الظروف الاقتصادية في الأسواق الخارجية بصورة أساسية وهذا لا ينفي بطبيعة الحال وجود علاقة معينة بين الصادرات والناتج أو الدخل القوي وهي أن ارتفاعها يرفع هذا الناتج أو الدخل مثلها مثل الاستثمار بسبب فاعلية المضاعف (Multiplier) والتي تجعل الزيادة في الدخل التي تفوق الزيادة في الصادرات .

أن ذلك لا يتماشى مع الشروط السابق الإشارة إليها في الجزء الأول والنزعة لتضييق فجوة التجارة والتي منها أن يكون معدل التصدير الحدى أكبر من معدل التصدير المتوسط ~~وأن~~ ويتسع الفارق بينهما بالتدرج .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه حساب الميل الحدى للاستيراد ، وبالتالي المرونة الدخلية للاستيراد . ذلك أنه نظرا لعدم سلامة العلاقة بين التغير فى الدخل والتغير فى الواردات ^{الكلي} وجد أن حساب الميل الحدى للاستيراد على أساس سنوى سيتعرض لذبذبات كبيرة فضلا عن سلبيته فى كثير من الأحيان — خاصة فى الفترة الثانية — على الرغم من أن الاتجاه العام للواردات كان نحو الزيادة . ولذلك وجد أنه بحساب الميل الحدى للاستيراد على أساس متوسط متحرك لثلاث سنوات Three years moving Average فإن الوضع سيتحسن بعض الشيء ومع ذلك يتأثر المتوسط العام لهذا الميل ببعض السنوات الشاذة . ولذلك اكتفى بحساب المرونة الدخلية للاستيراد ، وقد وجد أنها تزيد عن الواحد الصحيح (نحو ١.٣) خلال الفترة كلها . وينسب ذلك أيضا ارتفاع الواردات بمعدلات كبيرة لا تفوق معدل زيادة الصادرات فحسب بل تفوق كذلك معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى . ولا شك أنه من واقع الشروط السابق الإشارة إليها فى الجزء الأول لا بد من العمل على تخفيض معدل نمو الواردات بحيث لا تزيد عن معدل نمو الدخل أو الناتج المحلى الاجمالى من أجل امكانية تضييق فترة التجارة الخارجية والتالى تحقيق مزيد من التمويل الذاتى للتنمية .

وحساب المرونة الدخلية للواردات من السلع الاستهلاكية وجد أنها تعادل نحو ١.٩ خلال الفترة ٦٠/١٩٥٩ - ١٩٧٨ ، وهذه بطبيعة الحال أكبر من المرونة الدخلية للواردات بصورة عامة نظرا لأن العلاقة بين تغير الواردات الاستهلاكية وتغير الدخل أكثر قوة من العلاقة بين تغير الواردات بصورة عامة وتغير الدخل أو الناتج المحلى الاجمالى . ولا شك أن تقسيم الواردات للمجموعات السلعية الرئيسية توضح هذه العلاقة . ذلك

أن الواردات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من نحو ٥٩ مليون جنيه عام ١٩٥٨/٦٠ الى ٧٣٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ^(١) أى بزيادة صافية قدرها ١١٤٧ % ، بينما ارتفع الناتج المحلى الاجمالى من ١٣٣٨ مليون جنيه الى ٨٦٠٧ مليون جنيه أو بنسبة زيادة صافية قدرها ٥٤٣ % فقط .

وأخيرا تجدر الاشارة الى أنه بحساب معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى والصادرات والواردات السلعية خلال الفترة ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٧٩ (بالاسعار الجارية) وجد أنها تعادل ١١٣ % ، ٩٢ % ، ١٦٥ % سنويا فى المتوسط على الترتيب ^(١) ويشير ذلك بوضوح الى ارتفاع معدل نمو الواردات عن كلا من معدل نمو الصادرات والناتج المحلى الأمر الذى أدى الى اتساع فجوة التجاره وتفاقم مشكله العجز فى ميزان المدفوعات .

رابعاً : تطور مديونية مصر الخارجية وأعباء خدمتها

كان من نتيجة اتساع فجوة الموارد المحلية والنقد الأجنبي والتالى استمرار وتزايد عجز ميزان المدفوعات المصرى لجوء مصر الى الاقتراض من العالم الخارجى لتغطية تلك الفجوات وتمويل العجز فى ميزان المدفوعات . وقد ترتب على ذلك ارتفاعاً هائلاً فى حجم الدين الخارجى المصرى ، خاصة فى السنوات الأخيرة من عقد السبعينات ، الأمر الذى استلزم ضرورة تحليل هذا للدين وأعبائه المتزايدة من أجل التعرف على آثاره الحقيقية على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية والتالى اقتراح الحلول التى تتماشى مع حجم تلك الآثار وحتى يمكن تقليل الاعتماد على العالم الخارجى وزيادة معدل الاعتماد على الجهود الذاتية فى التنمية (١) .

(١) يجب التنبيه منذ البداية الى تعدد تقديرات المديونية الخارجية لمصر والتالى أعباء خدمتها . ومع عدم وجود اختلاف جوهري بين هذه التقديرات ، تؤكد على أن المهم هو المؤشرات الممكن استخلاصها ، فضلاً عن أن كل الكتابات التى تناولت هذا الموضوع الخامس : قد اتفقت على حقيقة أساسية وهى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لمصر وبلوغها مرحلة الأزمة أو الانفجار ، الأمر الذى يستوجب علاجاً يتناسب مع ذلك .

تطور مديونية مصر الخارجية وأعبائها ومعدلات خدمتها

سنة	حجم الدين الخارجي مليون دولار (١) (٢)	مدفوعات خدمة الدين مليون دولار (٣)	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٤)	خدمات الدين كنسبة من		
				الصادرات العلمية (٥)	الصادرات العلمية والخدمات والتحويلات (٦)	
(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
١٩٦١	١٦٦٢	١٣٨٠	٣١	٢٤٣	١٤٩	١٤٩
١٩٦٢	١٨٦٨	١٦٣٦	٣٥	٢٧٠	١٦٧	١٦٧
١٩٦٣	١٨٧٧	٢١٠٣	٣٢	٢٨٦	٢٣٦	١٧٧
١٩٦٤	٢٢٦٥	١٩٥٦	٣٥	٢٣٠	١٨٩	١٤٩
١٩٦٥	٢٦٨٣	٤٤٧٨	٤٠	٤١٠	٣٤٦	٢٣٨
١٩٦٦	٣٨٥٥	٨٢٠٠	٥٢	٤٩١	٣٩٠	٣٤٨
١٩٦٧	٦٥٣٢	٧٩٠٠	٨٦	٥٠٤	٣٦٠	٣٠٠
١٩٦٨	٨١٠٧	١١٣٠	٦٧	٥٦٧	٣١٧	٢٤٩
١٩٦٩	٩٩٦٨	١٣١٤	٧٧	٦٦٢	٣٧٣	٢٤٢
١٩٧٠	١٥٥٨٨	١٣٦٨	٧٥	٥٠٠	٣٠٩	٢٠٨

١ - د. رمزي زكي: تأثير التضخم العالمي على مديونية مصر الخارجية - بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس للاقتصاديين العرب - القاهرة ١٩٨٠ ص ١٤ للفترة ٧١ - ٧٧

World Bank: World Debt Tables, of the LDC's, 1976.

٢ - للفترة ١٩٦٩/٦٥

ARE, Recent Econ. Dev., op. cit. p.17.

٣ - لعامي ١٩٧٩/١٩٧٨

٤ - معهد التخطيط القومي: تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات - مرجع سابق

ارقام الدين الخارجي للسنوات ١٩٦٥ - ٧٧ تشمل الدين الخارجية القائمة بمطابقة غير المستخدمة اما ارقام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ فتشمل المستحقة فقط

يتضح من الجدول رقم (٨) تزايد مديونية مصر الخارجية بصورة هائلة خلال الفترة ١٩٦٥/١٩٧٩ خاصة ابتداء من عام ١٩٧٤. ذلك أن حجم الديون الخارجية القائمة قد ارتفع من ١٦٦٢ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ٢٦٨٣ مليون دولار عام ١٩٧٣ ثم قفز الرقم إلى نحو ١٠٥٨٨ مليون دولار عام ١٩٧٩. وحساب الرقم القياسي لهذا الدين (بافتراض ١٩٦٥ = ١٠٠) نجد أن الرقم القياسي قد بلغ ١٦١ عام ١٩٧٣ و ٦٣٧ في عام ١٩٧٩. ومعنى ذلك بلوغ الديون الخارجية لمصر عام ١٩٧٩ لأكثر من ستة أمثالها في عام ١٩٦٥. وسبارة أخرى يمكن القول أن الدين الخارجى لمصر قد تضاعف كل ثلاث سنوات تقريبا في المتوسط خلال الفترة المذكورة، ولا شك أن هذا الارتفاع الهائل يفوق بكثير التغير في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالناتج المحلى الاجمالى أو صادرات السلع والخدمات وغيرها.

وحساب نسبة ديون مصر الخارجية للناتج المحلى الاجمالى اتضح استمرار ارتفاع تلك النسبة بمعدلات كبيرة خلال الفترة محل الدراسة، فارتفعت من ٣١% عام ١٩٦٥ إلى ٤٠% عام ١٩٧٣ لتصل إلى ٧٥% عام ١٩٧٩. وإذا قسمنا السنوات المذكورة إلى فترتين لوجدنا أن متوسط نسبة ديون مصر الخارجية للناتج المحلى الاجمالى قد بلغت نحو ٣٤.٦% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٣، وارتفعت إلى ٧٠.٦% سنويا في المتوسط للفترة ١٩٧٩/٧٤.

وإذا انتقلنا إلى تطور خدمات الدين الخارجى لوجدنا تزايدها هي الاخرى بمعدلات قياسية حيث ارتفعت تلك المدفوعات (الاقساط + الفوائد) من ١٣٨ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى نحو ٤٤٨ مليون دولار عام ١٩٧٣ ثم قفزت إلى ١٣٦٨ مليون دولار عام ١٩٧٩. وسبارة بلغت خدمات ديون مصر الخارجية عام ١٩٧٩ ما يقرب من عشرة أمثالها في عام ١٩٦٥ ولا شك أن وقع ذلك لا يحتاج لايضاح.

وبحساب نسبة خدمات الدين للصادرات السلعية ، وجد تزايد تلك النسبة مسسناً ٢٤٣% عام ١٩٦٥ الى نحو ٤٩% عام ١٩٧٣ ثم وصلت الى ٥٠% عام ١٩٧٩ بمسداً أن بلغت أقصاها عام ١٩٧٨ حيث كانت تعادل ٦٦,٢% ، معنى ذلك أن خدمات دين مصر الخارجى قد ابتلعت ما يقرب من ثلثى قيمة صادرات مصر السلعية عام ١٩٧٨ . وكما هو الحال بالنسبة لحجم المديونية ، نجد أن نسبة خدمات الدين قد بلغت نحو ٣٠% سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٥-٧٣ ، ارتفعت الى ٤٥% سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٩/٧٤ . والجدول التالى يوضح هذه الحقائق .

جدول رقم (٩)

تحليل زمنى لتطور مديونية مصر الخارجية وأعباء خدماتها

متوسط حجم الدين الخارجى العام للناتج المحلى الاجمالى	نسب خدمات الدين (اقساط + فوائد) النسب			
	الصادرات السلعية	صادرات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات والقروض	
(%)	(%)	(%)	(%)	
٣٠,٨	٣٠,٥	٢٢,٢	١٧,٦	١٩٧٣/٦٥
٧٠,٦	٤٥,٥	٣٥,٥	٢٦,٩	١٩٧٩/٧٤

المصدر : جدول رقم (٨)

ملحوظة : المتوسطات المذكورة تمثل متوسط السنوات الموضحة فى الجدول رقم

(٨) فقط .

وإذا أخذنا صادرات السلع والخدمات كأساس فإننا نجد أن خدمات الدين مثلست نحو ٢٢٢٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣/٦٥، ارتفعت إلى ٣٥٠٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة التالية. وأخيراً إذا أضفنا التحويلات لما سبق لوجدنا أن مدفوعات خدمة الدين قد ارتفعت من ١٧٦٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣/٦٥ إلى نحو ٢٦٩٪ سنوياً في المتوسط للفترة الأخرى.

يضاف لما سبق أن معدل نمو مديونية مصر تجاه العالم الخارجى وخدمات ذاك الدين من أقساط وفوائد قد فاق التغير في معظم المتغيرات الأساسية للاقتصاد المصرى، كما يتضح من الجدول التالى.

جدول رقم (١٠)

الأرقام القياسية لمديونية مصر الخارجية وخدماتها وبعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية

١٩٧٨ (٢)	١٩٧٥	
١٨٥	١٠٠	الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الثابتة)
٢٨١	١٠٠	الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الجارية)
٥٤٣	١٠٠	مديونية مصر الخارجية
٤٦١	١٠٠	أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد
٢٤٣	١٠٠	الصادرات السلعية
٣٤٥	١٠٠	صادرات السلع والخدمات
٥٢٧	١٠٠	صادرات السلع والخدمات والتحويلات

المصادر : جداول (٥) و (٨)

وكذلك World Bank: ARE Economic Mangment...1978 op. cit, Statistical Annex.

(*) فضلنا استخدام الأرقام عام ١٩٧٨ لأن كثير من أرقام عام ١٩٧٩ كانت مبدئية فضلاً عن أن عام ١٩٧٨ أكثر استقرار نتيجة لتغير سعر الصرف في يناير ١٩٧٨.

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن أكبر زيادة في الأرقام القياسية للمتغيرات الموضحة كانت في حجم الدين الخارجى وصادرات مصر من السلع والخدمات والتحويلات وأعباء سداد المديونية الخارجية متمثلة في الفوائد والأقساط .

كذلك من الواضح أن معدل النمو في دين مصر للخارج قد فاق كثيرا معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية . ذلك أن مديونية مصر الخارجية قد ارتفعت خلال الفترة ١٩٧٨-٧٠ بنحو ضعف معدل الارتفاع فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية ، وبحوالى ثلاثة أمثال الارتفاع فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة . ولا يصعب القول بخطر مثل هذا الوضع حيث أن ارتفاع معدل نمو الدين بهذه الصورة سيقرب عليه ولا شك ارتفاع كبير فى أعباء سداد ، الأمر الذى عبثا جديدا على أعباء المديونية الحالية الهائلة .

وإذا انتقلنا الى اجمالى مدفوعات خدمة الدين لوجدنا أنه بينما ارتفع الرقم القياسى للصادرات السلعية وصادرات السلع والخدمات الى ٢٤٣ ، ٣٤٥ عام ١٩٧٨ - (١٩٧٠=١٠٠) ارتفع الرقم القياسى لتلك المدفوعات (أقساط + فوائد) الى ٤٦١ . وبعبارة أخرى لم تستطع المتحصلات فى ميزان العمليات الجارية (صادرات منظورة وفسير منظورة) أن تواكب الارتفاع المضطرد فى أعباء خدمة الديون الخارجية ، ومع اختلاف معدل النمو فلن يكون من المستبعد أن تمتص تلك الأعباء كل تلك المتحصلات فى فترة لاحقة ، إذا استمرت المعدلات الحالية للنمو فى السريان .

وهنا تجدر الإشارة الى أنه على الرغم من أن اضافة التحويلات الى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة سيحسن الصورة بعض الشيء إلا أن ما قد يمثله الرقم القياسى لها (٥٢٧) قد لا يتماشى مع واقع المشكلة . فمن ناحية تعتبر هذه التحويلات مصدرا غير مستقر ، لأنها تمثل مدخرات المصريين العاملين بالخارج - خاصة فى الدول العربية - وليس بخاف ما قد تتعرض له تلك التحويلات من تغيرات سواء بسبب تطورات

سياسية أو اقتصادية تؤثر اماً على حجم اليد المصرية العاملة هناك أو امكانيات تحويلهم
لمدخراتهم أو غير ذلك .

ولمزيد من ايضاح ما سبق نشير الى أن أنه بينما ارتفعت قيمة الصادرات السلمية
من ١٦٧١ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٢٧٣٠ عام ١٩٧٩ أى بنسبة ٦٣% تقريباً خلال
هذه الفترة نجد أن متحصلات المرور فى قناة السويس قد ارتفعت من ٨٥ مليون دولار عام
١٩٧٥ الى ٣١٦ ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٩ كما ارتفعت
ايرادات السياحة من ٢٦٥ مليون دولار الى ٦٥٠ مليون خلال ذات الفترة (٧٩/٧٤)
أى بزيادة صافية قدرها ١٤٥% ، وأخيراً ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج من
١٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ١٩٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ أى الى أكثر من عشرة
أمثال ، والجدول التالى يوضح ذلك .

مليون دولار الى ٦٥٠ مليون خلال ذات الفترة (٧٩/٧٤) اي بزيادة صافية قدرها ١٤٥% ، و اخيرا ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج من ١٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ١٦٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ اي الى اكثر من عشرة امثال ، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (١١)

تطور الإيرادات الأساسية بميزان المدفوعات المصري خلال

الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩

مليون دولار

الصادرات السلعية		عوائد التحويل بقناة السويس		إيرادات السياحة		تحويلات المصريين العاملين بالخارج		
القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	
١٦٧١	%	-	%	٢٦٥	%	١٨٩	%	١٩٧٤
١٥٦٦	-٦٣	٨٥		٣٣٢	٢٥٣	٣٦٦	١٣٦	١٩٧٥
١٦٠٩	٢٧	٣١١	٢٦٦	٤٦٤	٣٩٨	٧٥٥	١٠٦٣	١٩٧٦
١٩٩٢	٢٣٨	٤٢٨	٣٧٦	٧٣٠	٥٢٣	٨٩٤	١٨٤	١٩٧٧
١٩٨٤	١٠٠	٥١٤	٢٠٠	٧٠٢	٣٨-	١٧٦١	٩٧٠	١٩٧٨
٢٧٣٠	٣٧٦	٦٥٠	١٦٧	٦٥٠	٧٠-	١٦٥٠	١٠٧	١٩٧٩
متوسط معدل النمو السنوي المركب للفترة كلها		٨٥٠	٢٢٢				٦٥٠	

ويفسر هذا بطبيعة الحال تناقص نسبة خدمات الدين الخارجى لمصر من ٥٠% من قيمة الصادرات السلعية عام ١٩٧٩ إلى ٣٠.٩% إذا حسبنا تلك النسبة على أساس صادرات السلع والخدمات ، ثم إلى ٢٠.٨% فقط إذا أضفنا تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى صادرات السلع والخدمات .

من جهة أخرى يجب القول بأن معدلات النمو السنوية المركبة لكل من عوائد المرور بقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج لا يمكن توقع استمرارها . فعوائد المرور بقناة السويس بدأت فى يونيو ١٩٧٥ من الصفر وتزايدت سريعا بعد ذلك ثم أخذت معدلات النمو السنوية فى الاستقرار . فبعد ارتفاعها بنسبة ٢٦٦% فى عام ١٩٧٦ عن عام ١٩٧٥ ، نجدها تنمو بمعدل ٣٨% فقط فى عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٦ ، ثم ينخفض معدل نموها مرة أخرى إلى نحو ١٧% فى عام ١٩٧٩ وذات الشئ يمكن ملاحظته بالنسبة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج .

وتمشيا مع هذا المنطق نجد البنك الدولى فى الدراسة المشار إليها أسفـل الجدول السابق (رقم ١١) يقدر معدل نمو إيرادات القناة بنحو ٢٢.٧% ، والسياحة ٢٢% . وتحويلات المصريين بنحو ١٣% ، والصادرات السلعية بنحو ١١% وذلك خلال الفترة ١٩٨١/٧٩ . وحتى مع هذه التقديرات المتواضعة نسبيا بالنسبة لممثلاتها المحتسبة خلال الفترة ١٩٧٩/٧٤ فإنه يمكن القول أن تحقيقها يتطلب اتخاذ سياسات فعالة سواء فى مجال تخطيط الانتاج وتشجيع الصادرات أو تطوير وتنمية الخدمات السياحية أو تشجيع المصريين العاملين بالخارج على استمرار تحويل مدخراتهم بالخارج ... وغيرها .

والآن إذا أخذنا الفترة ١٩٧٩/٦٥ لوجدنا أن متوسط معدل النمو المركب للدين الخارجى وخدماته وبعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كما يلى :

جسـدول (١٢)

معدلات النمو السنوية للدين الخارجى المصرى ومدفوعات
خدمته وإيرادات الرئيسية بحيزان المدفوعات خلال الفترة
١٩٧٩/١٩٦٥

متوسط معدل النمو السنوى المركب خلال ١٩٧٩/٦٥	(%)
١- المديونية الخارجية	١٥ر٦
٢- مدفوعات خدمات الدين	١٨ر١
٣- الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة	٥ر٤
٤- الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	١١ر٠
٥- الصادرات السلعية	١٢ر٩
٦- صادرات السلع والخدمات	١٣ر٤
٧- صادرات السلع والخدمات والتحويلات	١٨ر٣

المصادر : احتسبت تلك المعدلات من جداول رقم (٨٥ ٥)
وكذلك :

World Bank : World Debt Tables

,, : ARE Recent Econ. Dev. 1979 op. cit.

,, : ARE Economic Mangmen. 1978, op. cit. Statistal Annex

يتضح من معدلات النمو الموضحة فى جدول (١٢) العديد من الختائى والمؤثرات
التي لا يجب إغفالها عند محاولة اتخاذ السياسات الملائمة لتقليل الاعتماد على مصادر التمويل
الخارجية وكسر الحلقة المفرغة للمديونية الخارجية "Vicious Circle of External Debt"
والتي تدور مصر فى فلكها الآن نظرا لاستمرار تزايد أعباء تلك الديون وخدمتها منذ أن بدأت
مصر فى الاقتراض الخارجى خاصة منذ أوائل الستينات .

فمن ناحية يرتفع معدل النمو السنوى المركب للمديونية الخارجية وأعباء خدمتها كثيرا عن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة . ومعنى ذلك ببساطة أن خدمة الدين تلتهم نصيبا متزايدا كل عام من هذا الناتج المحلى أو الزيادة فيه .

ومن ناحية أخرى يفوق معدل النمو السنوى لخدمة الدين معدل نمو كل — من الصادرات السلعية بمفردها والصادرات المنظورة وغير المنظورة . ومعنى ذلك أن المتحصلات الأساسية والأكثر استقرارا للنقد الأجنبى فى مصر لا تستطيع ملاحقة التزايد المضطرد فى أعباء خدمات ديونها الخارجية ، وإذا أضفنا لذلك معدل النمو المرتفع للواردات المصرية لتأكدنا من مدى الضغط الهائل على تلك الصادرات سواء لمواجهة احتياجات الاستيراد المتزايدة وأعباء خدمة الديون الخارجية المتصاعدة . وإذا أضفنا التحويلات الى متحصلات مصر من الصادرات المنظورة وغير المنظورة لوجدنا أن معدل النمو السنوى المركب لها يتعادل تقريبا مع معدل نمو أعباء خدمات الديون الخارجية . ونعود الى التأكيد مرة أخرى على أن الاعتماد على بند التحويلات كمصدر أساسى أو مستمر لمتحصلات النقد الأجنبى أمر تكتنفه المخاطر لأنه يمثل عنصرا من العناصر غير المستقرة فى ميزان المدفوعات .

وبناء عليه فلا بد من العمل على تقليل فجوة التجارة الخارجية عن طريق اتباع السياسات الملائمة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات . وكذلك العمل على تعظيم حجم الفائض المحقق فى ميزان العمليات غير المنظورة خاصة من العناصر الأكثر استقرارا والتي تستطيع الدولة التأثير فيها والتخطيط لها وخاصة إيرادات السياحة والمرور بقناة السويس .

إن النجاح فى ذلك سوف يقلل من متطلبات الاقتراض من الخارج غير أنه يلقى ضرورة العمل على تقليل أعباء خدمات الديون القائمة عن طريق إعادة الجدولة أو استخدام بعض صادراتنا لمواجهة بعض تلك الأعباء وتقليل الاعتماد تدريجيا على القروض قصيرة الأجل ذات الفائدة الأكثر ارتفاعا بالمقارنة بقروض التنمية طويلة الأجل . وغير ذلك من السياسات الملائمة .

وأخيرا تجدر الإشارة الى أهمية تقليل فجوة التمويل المحلى وذلك باتخاذ
السياسات الفعالة لتشجيع وزيادة الادخار والعمل على تحويل المدخرات المعطلة -
الكثرات - الى مدخرات عاملة تساهم فى التنمية وتمويل الاستثمار . يضاف الى ذلك
ضرورة العمل على تحديد حجم الاستثمار المخطط بصورة واقعية منطقية تتماشى مع قدرة
الاقتصاد القوسى على الاستخدام الفعال لتلك الاستثمارات وحيث لا ينخفض العائد المتوقع
من تلك الاستثمارات عن حد معين . ان تحديد الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد
القوسى سواء من الموارد المحلية أو الأجنبية يضمن الاستخدام الفعال لتلك الاستثمارات
كما يضع بعض الضوابط الضرورية على عملية الاقتراض من العالم الخارجى وحتى لا تستمر
الحلقة الانفجارية للاقتراض من الخارج فى الدوران ، وما يحدثه ذلك من آثار على عملية
التنمية ورفاهية الأجيال القادمة .

خلاصة

استهدفت الدراسة بحث امكانيات تحقيق التنمية الذاتية وزيادة الاعتماد على الذات في الدول النامية بصورة عامة وجمهورية مصر العربية بصورة خاصة . ذلك أن هذه الدول تعاني من مشكلة حادة في مديونيتها الخارجية الأمر الذي لا يترتب عليه تحمیل اقتصادياتها القومية بأعباء قد تنوء عن حملها فحسب ، بل قد يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذاتها .

من أجل ذلك قسمت الدراسة الى جزئين رئيسيين ، تناول الجزء الأول منها دراسة الاطار العام لامكانيات علاج فجوة الموارد المحلية والأجنبية وكذلك شروط الاقتراض الملائمة من أجل كسر حلقة الاقتراض الخارجى أما الجزء الثانى فقد تناول دراسة موجزة للموضع فى جمهورية مصر العربية .

وقد اتضح من مناقشات الجزء الأول ضرورة توافر شروط معينة من أجل تضيق فجوة الموارد المحلية أو فجوة الاستثمار والادخار ، منها ضرورة ارتفاع الميل الحدى للادخار عن معدل الاستثمار وتزايد الميل الحدى للادخار بحيث يكون أعلى من الميل المتوسط للادخار . كذلك من أجل أن تتزايد المدخرات المحلية بمعدلات تفوق زيادة الاستثمار حتى يمكن تقليل الاعتماد على العالم الخارجى وسداد ما على الدول النامية من ديون قائمة .

وفى هذا المجال اتضح ضرورة العمل على تحديد حجم الاستثمار بما يتماشى مع حجم الموارد المالية المحلية المتاحة . وكذلك الموارد الأجنبية بحيث لا يرتفع معدل نمو القروض الأجنبية — بعد مرحلة معينة — عن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى . كذلك يجب تمشى أحجام الاستثمارات المقدرة مع الطاقة الفعلية للاقتصاد القومى على الاستيعاب سواء كان ذلك من الموارد المحلية أو الأجنبية ، وتظهر أهمية ذلك بصورة خاصة بالنسبة للقروض

الأجنبية والتي لا بد من أن يتحقق منها عائدا مباشرا وغير مباشر يتناسب على الأقل أعساف
مخدراتها من فوائد وأقساط .

أما بالنسبة لفجوة النقد الأجنبي فلا بد من العمل على رفع معدل التضخم
وتخفيض الميل الحدي للاستيراد بحيث يكون الأخير أقل من الميل المتوسط للاستيراد .
كما يجب اتخاذ السياسات الملائمة من أجل تشجيع الصادرات وتخطيط الاستثمار والتجارة
الخارجية بما يحقق تعظيم متحصلات النقد الأجنبي وتدنية مدفقاته إلى أقل قدر ممكن .

وتناولت الدراسة في الجزء التالي منها مناقشة تطور اعتماد مصر على مصادر التمويل
الأجنبية حيث اتضح تزايد معدلاتها سواء بالنسبة للنتائج المحلية الإجمالية أو الاستثمار
الإجمالي . أي أن مصر لم تستطع خلال عشرين عاما من التنمية المخططة أن تقلل من
اعتمادها على العالم الخارجي ، بل على العكس من ذلك ارتفع هذا الاعتماد بصورة
واضحة .

ومن أجل التعرف على الأسباب الرئيسية لتزايد اعتماد مصر على التمويل الأجنبي
فقد تمت دراسة تطور فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار) خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٩ ،
للموقف على حجم هذه الفجوة . وقد أوضح هذا الجزء اتساع الفرق بين
الاستثمار والادخار وخاصة في الخمس سنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، وبالتالي انخفضت
معدلات تغطية الادخار للاستثمار ، وارتفع معدل الاستثمار بصورة شبه مستمرة عن معدل
الادخار . أي أن الميل المتوسط للادخار كان أقل من معدل الاستثمار أو نسبة الاستثمار
للنتائج المحلية الإجمالية .

ولا يرجع اتساع فجوة الموارد المحلية لقصور المدخرات المحلية أو القومية فحسب ،
بل ترجع كذلك إلى المنافسة في تقدير الاستثمار . وقد يكون لسهولة الحصول على تمويل
أجنبي في بعض الحالات بعض الأثر في رفع معدل الاستثمار عن المعدل المنطقي والذي

يتعشى مع حالة الاقتصاد القوي الفعلية على الاستيعاب . وعلى الرغم من اتساع وجود
شجرة ايجابية في جانب المدخرات تتمثل في ارتفاع الميل الحدى عن الميل المتوسط
للاذخار . الا أنها لم تكن كافية لسد الفجوة بين الاستثمار والاذخار بسبب ارتفاع معدلات
الأولى عن الثانية .

ومدراسة تظهر فجوة النقد الأجنبي اتضح كذلك سيرها في نفس اتجاه فجوة الموارد
المعالية حيث تزايد حجم العجز في الميزان التجارى بصورة قياسية ، ولم يستطع الفائض
المعنى في ميزان العمليات المنظورة أو ميزان الخدمات أو حتى التحويلات التى تدفقت على
مسر في السنوات الأخيرة من المصريين العاملين بالخارج من سد هذا العجز ، وبخاصة
التزامات سداد الديون الخارجية لمصر من فوائد وأقساط يتضخ بجلاء ما تعانيه مصر من
ضغط في هذا المجال .

وتد ساعد على ذلك تزايد الواردات بمعدلات كبيرة بالمقارنة بالصادرات ، الأمر الذى
أدى الى انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات بصورة شبه مستمرة لتصل الى نحو ٤٠ %
نقط في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ / ١٩٧٩ .

وكانت نتيجة ذلك — كما هو متوقع — تفاقم مشكلة مديونية مصر الخارجية وارتفاع
أعباء خدمتها لمستويات ينوء الاقتصاد القوي عن تحملها . خاصة مع تفاقم مشكلة العجز فى
ميزان المدفوعات فالديونية الخارجية لمصر قد زادت بمعدلات طاق بكثير بمعدلات النمو فى
الناتج المعلى والصادرات المنظورة منها وغير المنظورة . وارتفعت نسبة خدمة الديون
لصادرات مصر المنظورة وغير المنظورة الى الضعف تقريبا خلال الفترة ١٩٧٩ / ٦٥ ، حتى
وصلت تلك النسبة الى نحو ٥٠ % عام ١٩٧٨ . ونمت أعباء خدمة الدين الخارجى بنحو
١٨ % سنويا وهو معدل طاق بشكل واضح معدل نمو الصادرات والناتج القوي .

كل ذلك يشير الى حقيقة أساسية هو تفاقم مشكلة مديونية مصر الخارجية ، الأمر الذى يستلزم ضرورة اتخاذ السياسات الملائمة للحيولة دون استنفاذ تفاقمها وانفجارها أو بعبارة أخرى لا بد من كسر تلك الحلقة المفرغة للاقتراض الخارجى وتزايد مديونية مصر الخارجية عاما بعد عام . ان الأمر يستلزم ضرورة تغيير الاتجاه الذى سار فى الاقتصاد القومى لأكثر من عشرين عاما . فلا بد من انحدار منحنى معدل نمو مديونية مصر الخارجية لأسفل حيث أنه بكل المعايير قد بلغ قمته . ويتطلب ذلك ضرورة وجود سياسة تصديرية ادخارية فعالة تعمل على تضيق الفجوات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وتحقيق له مزيدا من الاعتماد على الذات . وأغلب الظن أن عملية الاقتراض من العالم الخارجى لم تكن مخططة خلال الفترة السابقة وقد آن الأوان . وقيل فوات الأوان — ان تكون كذلك . ليس المهم رفع معدل الاستثمار، مزيد من الاقتراض الخارجى يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الاقتصاد القومى والأجيال القادمة ، ولكن المهم رفع معدل الاستثمار من الموارد الذاتية التى يذهب ثمارها الأفراد المجتمع وليس للغير فى صورة فوائد وأقساط . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال امكانية أو الرغبة فى عدم الاعتماد على العالم الخارجى ، بل فقط الحد تدريجيا منه ووضع خطة متكاملة لتحقيق التمويل الذاتى للتنمية خلال فترة محددة . وليس المهم فى هذا المجال طول الفترة ، بل السير فى الطريق الصحيح ، بحيث يقل معدل نمو القروض الأجنبية وأعباء خدمتها بالتدريج . وفى هذا المجال أشارت الدراسة الى أهمية الربط بين معدل نمو الاقتراض الخارجى ومعدل نمو الناتج المحلى والصادرات من السلع والخدمات ومعدلات نمو الموارد المحلية وطاقات الاقتصاد القومى على الاستيعاب وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التى يمكن من خلال دراستها والربط بينها الوصول الى سياسة اقتصادية تمويلية فعالة تؤدى الى مزيد من التنمية الذاتية فى جمهورية مصر العربية .

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

- (١) د . ابراهيم حسين العيسوي : مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية في مصر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية
بحث مقدم للمؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين -
القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦ .
- (٢) د . أحمد سعيد دودار : التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر - المؤتمر العلمي الخامس للاقتصاديين المصريين - القاهرة ٢٧-٢٩ مارس ١٩٨٠
- (٣) البنك الأعلى المصري : النشرة الاقتصادية ، عدد ١٦٤ ، ١٩٧٩ .
- (٤) البنك الدولي : تقرير التنمية في العالم ، واشنطن ١٩٧٩ .
- (٥) د . السيد عبد العزيز دحية : بعض الأساليب الكمية في تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٢٦١ يناير ١٩٨٠ .
- (٦) _____ : الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٢٦٥ ، يونيو ١٩٨٠ .
- (٧) د . جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ٧١-١٩٧٧
الاقتصاد المصري في ربع قرن ، بحوث المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٣-٢٥ مارس ١٩٧٨ .
- (٨) _____ : نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج ، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة ٦٠-١٩٧٤ بحوث المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦ .

- (٩) د . رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .
- (١٠) _____ : إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية في مصر . المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين عــــــن استراتيجية التنمية في مصر - القاهرة ، مارس ١٩٧٧ .
- (١١) _____ : تأثير التضخم العالمي على مديونية مصر الخارجية ، بحوث المؤتمر العلمي الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧-٢٩ مارس ١٩٨٠ .
- (١٢) د . سلوى سليمان : المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية . بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦ .
- (١٣) د . صقر أحمد صقر : الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين - القاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧ .
- (١٤) د . محمد محمود الامام : دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل ، معهد التخطيط القوي ، مذكرة خارجية رقم ١١٥٦ .
- (١٥) معهد التخطيط القوي : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسياسات مواجهته ١٩٦٠/٥٩-١٩٧٥ أكتوبر ١٩٧٨ .
- (١٦) وزارة التخطيط : مؤشرات النمو الاقتصادي لجمهورية مصر العربية ٦٠/٥٩-١٩٧٢/٧١ ، جداول احصائية وتحليلية - القاهرة يوليو ٧٥ .
- (١٧) _____ : مقترح الجهات للخطة الخمسية ٧٦-١٩٨٠ مذكرة رقم ٢٨ / ١٩٧٦ ، القاهرة ١/٦/١٩٧٦ .
- (١٨) _____ : الادارة المركزية للتجارة والمال : الاستراتيجية العامة للتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي ، نوفمبر ١٩٧٩ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1. Avramovic D. et al: Economic Growth and External Debt, J.Hopkins, Baltimore, 1964.
2. Balassa, B. The Capital Needs of the Developing Countries, Kyklos, Vol. XVIII, 1964.
3. Chenery, H. Foreign Assistance and Economic Development, American Econ. Review Vol LVI, Sept. 1966.
4. Dhonte, P: Describing External Debt Situations, A Roll-Over Approach, IMF Staff Paper, March 1975.
5. El Iman M.M.: Foreign Loans and Economic Development I.N.P., Memo 779 Part III, July, 1968.
6. : The Role of Foreign Capital in the Long-term Development, I.N.P., Memo 1156.
7. Fei J. & D.Paanw; Foreign Assistance and Self-Help A.Reappraisal of Development Finance, Review of Econ. & Statistics, Vol XLVII, August 1965.
8. Gulhati R. The Need for Foreign Resource, Absorptive Capacity and Debt-Servicing Capacity in J.Adler, ed. Capital Movements and Economic Development, McMillan, London 1967.
9. Hagen E : The Economic of Development, Irwin 1968
10. Kindleberger C. & B.Herrick: Economic Development. McGraw Hill, London, 1977.
11. Mikesell R. : The Economics of Foreign Aid Weidenfeld & Nicolson, London 1968.
12. Rodan, Rosenstein: International Aid for Underdeveloped Countries, Review of Economics and Statistics, May 1961.

13. Slater, C. External Debt and Economic Development, Some Emperical Tests of Macroeconomic Approaches, Southern Econ. Journal, Vol. XXVII, Jan. 1970.
14. UNCTAD: A Handbook on International Trade and Development Statistics, N.Y., 1979.
15. UNCTAD: Trade Prospects and Capital Needs of the Developing Countreis, New York. 1968.
16. Weintraub, S. : The Foreign Exchange Gap of the Developing Countries, International Finance Section, Princeton University, Paper No. 48, Sept. 1965.
17. World Bank: Economic Growth, Foreign Loans and Debt-Servicing Capacity of Developing Countries World Bank Staff Paper No. 274, Washington, Feb. 1978.
18. : Arab Republic of Egypt: Economic Mangment in a Period of Transition, Vol. 1, IV, VI, Vi Report No. 1815 EGT, May, 1978.
19. : Arab Republic of Egypt: Recent Economic Developments and External Capital Requirements Report No. 2738 EGT, Nov. 1979.
20. : World Debt Tables, External Debt of the LDC'S, Washington D.C., 1976.
21. Yamshita, S. Macro-Economic Effects of Foreign Aid , The Developing Economics, Vol. VI, Sept. 1968,